

الارتقاء بالاحتراف العسكري في أفريقيا

بقلم إميل وادراوغو

ورقة بحث من إعداد مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية



مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية

يدعم مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية سياسات الولايات المتحدة الخارجية والأمنية، من خلال تعزيز القدرة الاستراتيجية للدول الأفريقية على تحديد التحديات الأمنية وحلها بطرق تعزز التعاون المدني - العسكري واحترام القيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

الارتقاء بالاحتراف العسكري في أفريقيا

بقلم إميل وادراوغو

مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية
البحث السادس

واشنطن، دي سي
تموز / يوليو 2014

الآراء والاستنتاجات والتوصيات الواردة هنا صراحة أو ضمناً تعبر فقط عن المساهمين، ولا تمثل بالضرورة آراء مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية أو وزارة الدفاع، أو أي وكالة أخرى تابعة للحكومة الفدرالية.

قد يُسمح باقتباس أجزاء من هذا العمل أو إعادة طباعته دون إذن، بشرط تضمين حد ائتمان مصدر قياسي

الطبعة الأولى، يوليو 2014

(المطبوعة) ISSN 2164-4128

(على الإنترنت) ISSN 2164-4101

للحصول على منشورات إضافية من مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، تفضل بزيارة موقع المركز على الإنترنت على العنوان:

<http://africacenter.org>

المحتويات

1.....	ملخص تنفيذي
2.....	مجموعة من التحديات تقف أمام الجيوش الأفريقية
4.....	مبادئ الاحتراف العسكري
4.....	السلطة السيادية الديمقراطية
5.....	الولاء
12.....	ثقافة مؤسساتية أخلاقية
13.....	عراقيل الاحتراف العسكري في أفريقيا
13.....	إرث الاستعمار
14.....	التحيزات العرقية والقبلية
16.....	تسييس الجيش وعسكرة السياسة
18.....	القدرة التشغيلية الضعيفة: علامة على وجود جيوش دون مهمة
27.....	أولويات بناء الاحتراف العسكري الأفريقي
27.....	إعادة توظيف الوصاية العسكرية
31.....	عدم تسييس البيئة التي تعمل فيها الجيوش
34.....	مأسسة الأخلاق والمساءلة في الثقافة العسكرية
39.....	الخاتمة
40.....	ملاحظات
45.....	المؤلف

ملخص تنفيذي

هناك أمثلة واضحة على ضعف الكفاءة العسكرية في أفريقيا، حيث تتجلى بشكل منتظم في الروايات الإخبارية عن عدم الاستقرار في القارة. وتنهال الجيوش في مواجهة هجمات القوات غير النظامية والانقلابات والتمرد والنهب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين والفساد والمشاركة في أنشطة الاتجار غير المشروع على نطاق واسع. ويستمر هذا النمط بعد عقود من انتهاء الاستعمار، على الرغم من مليارات الدولارات من المساعدات المقدمة من القطاع الأمني والخطاب الطويل الأمد حول الحاجة إلى تعزيز العلاقات المدنية والعسكرية في القارة. إن عدم إنشاء جيوش مهيبة قوية له تكاليف مرتفعة تتمثل في: عدم الاستقرار المتواصل، والفقر المزمن، ومنع الاستثمار، وإرهاق الديمقراطية.

إن أسباب عدم القدرة المستمرة على إنشاء جيوش فعالة ومحترمة في العديد من البلدان الأفريقية معقدة، ولكنها تعزى إلى حد كبير للدوافع السياسية. كانت الجيوش الأفريقية التي تم إنشاؤها في الحقبة الاستعمارية تهدف إلى حماية الحكومة من المواطنين بدلاً من حمايتهم. وللقيام بذلك، تم تجنيد الأقليات العرقية في كثير من الأحيان بشكل غير متناسب في الجيوش لمراقبة مجموعات الأغلبية. واستمرت هذه الأخطاء في فترة ما بعد الاستعمار، حيث كان لدى القادة العسكريين من مجموعات الأقليات حوافز قوية لمقاومة الانتقال إلى الديمقراطية وحكم الأغلبية. في ظل الافتقار إلى الضوابط والتوازنات المنهجية، تداخلت المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية، وفي بعض الحالات، تكثفت في العقود التي تلت نهاية الاستعمار. ينظر إلى السيطرة على الجيش على أنها وسيلة السلطة والثروة في أفريقيا، لقد ازدهر الفساد، وهذا عزز تسييس الجيش والتنافس المستمر والتواطؤ بين السياسيين وقادة الأمن الذين يسعون إلى كسب اليد العليا. وبالإضافة إلى إضعاف قدرة الجيش بشكل منهجي، أثارت هذه الأخطاء تخوفاً عميقاً وعدم ثقة في القطاع الأمني من قبل عامة السكان، ما زاد من عدم الاستقرار والحد من الدعم الشعبي في مكافحة التمرد.

سيطلب كسر هذه الدوامة من المصالح الخاصة التي تقوض الجهود المبذولة لبناء الاحتراف العسكري في أفريقيا أكثر من بناء القدرات. عوضاً عن ذلك، هناك حاجة إلى مبادرات مستدامة لمعالجة العوائق السياسية الأساسية عوائق للإصلاح وإقامة علاقات مدنية عسكرية بناءة. إن العمل كالمعتاد لن يكفي. إن مراجعات الأمن القومي التي تشمل عامة الناس مطلوبة لإعادة تحديد ولاية جيوش أفريقيا في عصر تتركز فيه العديد من التهديدات داخلياً. إن إعادة تنظيم هيكل قوات الأمن لتلائم التهديدات المحددة ودمج المهام في سياسة دفاعية شاملة ومتناسكة ستعزز من ملاءمة الجيوش الأفريقية وقدرتها على العمل وهيبته.

كجزء من هذه العملية، يجب تحديد مسؤوليات القوات المسلحة للأمة تجاه مواطنيها. هناك حاجة إلى قواعد سلوك واضحة مدعومة بجهد متواصل لاستيعاب القيم الأخلاقية عبر القوة، لتأسيس وتعزيز القواعد الدستورية والنزاهة والخدمة واحترام حقوق الإنسان. ولتعزيز ذلك، ينبغي إنشاء وتطوير أمناء المظالم العسكريين، خارج سلسلة القيادة، لضمان وجود محاسبة على انتهاكات السلوك العسكري. وبالمثل، هناك حاجة إلى عقوبات أقوى للقادة العسكريين والسياسيين المشاركين في تسييس قوات الأمن. بمعنى آخر، فإن الجهود المبذولة للارتقاء بالاحترافية العسكرية يجب أن تتصدى للقادة السياسيين والعسكريين على حد سواء.

هناك حاجة أيضاً إلى آليات رقابة داخلية وخارجية أقوى للجيش لضمان إنفاق التمويل بشكل مناسب لصالح الأمن القومي. ومن الأولويات الخاصة الحاجة إلى مزيد من الإشراف الاستراتيجي على القطاع الأمني من قبل الهيئات التشريعية المسؤولة. يجب على المشرعين الأفارقة أن يناقشوا بشكل أكثر فاعلية - الغرض والأهداف والسياسات والميزانية والإنفاق وممارسات الترقية وأداء الجيش. للجهات الفاعلة من غير الدول، وخاصة المجتمع المدني ووسائل الإعلام، دور رقابي مهم من خلال زيادة الوعي بدور العسكريين بين عامة الناس وجذب الانتباه إلى مجالات الإصلاح. إن الاحتراف العسكري يتفق مع القيم الأفريقية، وهذا واضح للعيان في بلدان أفريقية مختارة، حيث تم كسر العلاقات بين السياسة والقطاع الأمني، والجيش مؤسسة محترمة ومرحّب بها كمُدافعة عن الشعب. إنه طموح جميع المواطنين الأفارقة تقريباً أن تصبح هذه الصفات هي القاعدة في جميع أنحاء القارة. وكسر دوامة عدم الاستقرار والفقر وسوء الإدارة يعتمد عليه.

مجموعة من التحديات تقف أمام الجيوش الأفريقية

أدى الانقلاب العسكري عام 2012 في مالي إلى إغراق البلاد ومنطقة غرب أفريقيا في أزمة سياسية وعسكرية. استغرق الأمر مجرد حفنة من الضباط غير المفوضين وغيرهم من المجندين للإطاحة بالرئيس المالي المنتخب وتحييد 21 سنة من الديمقراطية والجهود المبذولة لبناء مؤسسات عسكرية محترفة. وبالإضافة إلى إثارة أزمة دستورية، فإن الاستيلاء على الحكومة من قبل الجيش عرض السلامة الإقليمية للدولة المالية للخطر ووفر طريقاً للإسلاميين المتطرفين في جميع أنحاء المنطقة وتطلب التدخل العسكري للقوات الفرنسية وغرب أفريقيا من أجل استقرار الوضع. إن التكاليف الاقتصادية وفقدان الاستثمار الخاص في مالي سيتم الشعور بهما لسنوات قادمة.

لسوء الحظ، طالما كان الافتقار المستمر للكفاءة المهنية العسكرية موضوعاً متكرراً في جميع أنحاء القارة. في بعض الحالات، يقطع الجيش مباشرة العملية الديمقراطية. منذ الاستقلال، على سبيل

المثال، لم يكمل أي زعيم منتخب ديمقراطيًا للمستعمرة البرتغالية السابقة غينيا بيساو فترة حكمه. وتمتع القوات المسلحة الثورية الشعبية في غينيا-بيساو والتي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها فاسدة وتشارك بشدة في تجارة المخدرات غير المشروعة، بسجل طويل من إقامة الحكومات التي تهدد مصالح القيادة العسكرية والإطاحة بها، بما في ذلك الانقلاب الذي وقع عام 2012 عشية الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وبصورة ذات دلالة كبيرة، أكدت جيوش كل من مالي وغينيا - بيساو سلطتها السياسية قبل الانتخابات الرئاسية مباشرة عندما سيتم تمكين القادة المنتخبين شرعيًا من الجيش. في أحيان أخرى، يتضح ضعف الاحتراف العسكري من خلال التمرد المتكرر. حدث أكبر وأخطر تمرد في القارة الأفريقية خلال العقد الماضي في بوركينافاسو. استمرت الاضطرابات الناجمة عن ضباط الصف وغيرهم من المجندين طوال النصف الأول من عام 2011. وقد أدى النهب والاعتصاب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى خلق خوف وانعدام أمن لم يسبق لهما مثيل بين السكان المدنيين الذين كان من المفترض أن تدافع عنهم القوات المسلحة وتحميهم. هزت مدغشقر العديد من التمردات العسكرية عندما قام أندري راجولين، العمدة السابق لعاصمة اتاناناريفو.

حيث استولى على الحكم من حكومة منتخبة ديمقراطيا في عام 2009 بدعم عسكري قوي. في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضعت العديد من الانشقاقات العسكرية والتمردات بعين الاعتبار هناك أمثلة أخرى كثيرة على انهيارات الاحتراف العسكري في أفريقيا. تشير مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين على أيدي الجيش النيجيري أثناء معركتهم القاتلة مع جماعة الأصوليين الإسلاميين بوكو حرام إلى ضعف قدرات القيادة والسيطرة. كما أنها تقوض الهدف الأوسع المتمثل في تحقيق الاستقرار في المنطقة الشمالية لنيجيريا. إن التواطؤ المزعوم لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في تهريب الحياة البرية يعكس عدم الانضباط في مواجهة الانتهازية الاقتصادية. كما أن المزاعم بأن قوات الدفاع الكينية منخرطة في عمليات نهب واسعة النطاق لمول ويست جيت في نيروبي عقب الهجوم الإرهابي المروع الذي قامت به حركة الشباب والذي خلف أكثر من 60 قتيلًا في عام 2013 توفر سببًا إضافيًا للتفكير في حالة الاحتراف العسكري في أفريقيا.

ومن المؤكد أن بعض البلدان الأفريقية بذلت جهودًا محمودة لتحسين الكفاءة المهنية لجيوشها. ومع ذلك، بعد نصف قرن من حصول معظم الدول الأفريقية على الاستقلال، تحتاج المجتمعات الأفريقية إلى إعادة تقييم حول كيف يمكنها إنشاء قوات مسلحة محترفة، ليس فقط لمواجهة تحدياتها الأمنية، ولكن أيضًا للمساعدة في بناء وتوطيد ديمقراطياتها الناشئة وتعزيز التنمية. من خلال دراسة الفجوة بين الطموح والواقع، تهدف هذه الورقة إلى الخوض في العقبات التي تقف أمام عملية الارتقاء بالاحتراف في الجيوش الأفريقية.

مبادئ الاحتراف العسكري

ترتكز الاحترافية العسكرية عادة على عدة مبادئ أساسية، وهي: خضوع الجيش للسلطة المدنية الديمقراطية، والولاء للدولة، والالتزام بالحياد السياسي، والثقافة المؤسسية الأخلاقية. يتم تكريس هذه المبادئ في القيم التي تميز تصرفات جندي محترف مثل الانضباط والنزاهة والشرف والالتزام والخدمة والتضحية والواجب. هذه القيم تزدهر في منظمة ذات مهمة هادفة وخطوط واضحة للسلطة، والمساءلة، والبروتوكول.

على الرغم من سجل المسار المخيب للآمال، فإن مبادئ وقيم الاحتراف هذه نفسها لها صدى عميق مع القادة العسكريين الأفارقة والمواطنين العاديين على حد سواء. كانت المشكلة أنه في كثير من البلدان الأفريقية تعطلت عملية تكييف هذه المفاهيم وتنفيذها.

السلطة السيادية الديمقراطية

إن الثقافة السياسية الديمقراطية عادة تكمن في أساس الجيوش المحترفة. في كتاب سامويل فاينر الكلاسيكي «رجل على ظهر الخيل: دور الجيش في السياسة»، يتم تحديد مستوى الثقافة السياسية الديمقراطية في بلد ما بمدى وجود موافقة واسعة داخل المجتمع على إجراءات خلافة السلطة السياسية والاعتراف بأن المواطنين يمثلون السلطة السيادية النهائية.¹ كما يجب حماية العمليات الديمقراطية بواسطة مؤسسات الدولة، مثل القوات المسلحة. لذلك يجب أن تجسد فكرة الاحتراف العسكري في الدول الديمقراطية قيماً أساسية مثل قبول شرعية المؤسسات الديمقراطية وعدم التحيز في العملية السياسية، واحترام حقوق الإنسان المتعلقة بالأفراد والدفاع عنها. في ثقافة سياسية ديمقراطية قوية، تتحمل السلطات المدنية المنتخبة شرعياً المسؤولية الكاملة عن إدارة الشؤون العامة والسياسية، فيما تنفذ القوات المسلحة سياسة الدفاع والأمن التي تكون السلطات المدنية قد طورتها.

وقد تبنت أغلبية الدول الأفريقية هذه القيم الديمقراطية والمبادئ الأساسية للاحتراف العسكري في دساتيرها وعقائدها العسكرية المختلفة. كما يتم تقاسمها وقبولها من قبل أغلبية البلدان الأفريقية التي انتقلت، أو التي هي في طور الانتقال، إلى الديمقراطية. علاوة على ذلك، تعرّف العديد من القادة العسكريين على هذه القيم والمبادئ من خلال التدريبات في الأكاديميات العسكرية الغربية وكليات الأركان. ومن المهم، أيضاً، ملاحظة أن هذه القيم متأصلة في الثقافة الأفريقية. كانت حماية المملكة والخضوع للملك والولاء والنزاهة تجاه المجتمع هي القيم الأساسية لقدامى المحاربين الأفارقة. فقط خلال العصور الاستعمارية والمستعمرة الجديدة، تعثرت هذه العلاقة العسكرية

المدنية وزالت هذه القيم. وقد أنشأت الدول الأفريقية الحديثة التأسيس جيوشاً ترمز إلى استقلال دولها ولكن هذه الجيوش وفرت الأمن أساساً للأنظمة الجديدة فقط. ومنذ ذلك الحين، شهدنا صراعاً مستمراً لاستعادة القيم التاريخية للاحتراف العسكري.

الولاء

يعتمد بناء الجيوش المهنية على إقامة ولاء واضح ومتوازن للدولة واحترام المجتمع المدني وعدم التدخل في كثير من الأحيان في جدل سياسي قوي بين الاثنين. إن التحول إلى الديمقراطية عملية مضطربة، يمكن استغلالها من قبل بعض الجهات الفاعلة لإشاعة فوضى محلية مؤقتة. ومن دون دعم الجيش الثابت للحياد والسلطة الديمقراطية السيادية، ستكون عملية التصحيح الذاتي للديمقراطية وتوطيدها أمراً صعباً².

والقوات المسلحة السنغالية هي إحدى القوات الأفريقية التي التزمت بهذا المبدأ، فمنذ الاستقلال، لم تشهد السنغال انقلاباً على الإطلاق. وتم اختبار الثقافة الديمقراطية السنغالية بشكل دوري بسبب التوترات السياسية، كما أن الجيش لم يتحدّ النظام الدستوري. وبعد اجتياز هذه الاختبارات، تمت الثقافة الديمقراطية في السنغال على مرّ السنين.

وبالإضافة إلى السنغال، تعد بوتسوانا وجزر الرأس الأخضر وموزامبيق وناميبيا وزامبيا وغيرها من البلدان جزءاً من مجموعة صغيرة من البلدان الأفريقية التي لم تُسقط حكوماتها أبداً بفعل انقلاب عسكري³.

إلا أن البلدان التي حصلت فيها انقلابات عسكرية تدفع ثمناً باهظاً وطويل المدى بسبب التدخل الدوري لجيوشها -وغير المناسب أحياناً- في النقاش السياسي. وبمجرد سابقة الانقلاب، يرتفع احتمال الانقلابات اللاحقة بشكل كبير. واقعياً، في الوقت الذي شهدت فيه 65 في المئة من دول جنوب الصحراء الكبرى انقلاباً، فإن 42 في المئة منها شهدت انقلابات متعددة⁴. وكانت معظم الانقلابات الأفريقية موجهة ضد نظم عسكرية قائمة أوصلت نفسها بالذات إلى السلطة من خلال انقلاب. وبين عامي 1960 و2012، كانت تسع من محاولات الانقلاب في السودان ضد الأنظمة العسكرية مثلما كانت سبع من أصل عشر في غانا خلال الفترة الزمنية نفسها. وبمجرد حدوثها، تصبح هذه السوابق عبئاً يصعب التغلب عليه يساهم في انهيار أو زعزعة استقرار بعض الدول. وقد تضاءل تواتر الانقلابات الناجحة إلى حد كبير (وتمحور في غرب أفريقيا ووسطها) منذ منتصف العقد الأول من القرن الماضي مقارنة بالعقود السابقة (انظر الجدول 1)، ما يعكس درجة من التقدم، في الوقت الذي يزال تهديد الانقلابات مصدر قلق حقيقياً في أفريقيا.

الجدول 1. عدد الانقلابات العسكرية في البلدان الأفريقية ونوعها (2012-1960)		
المحاولات الفاشلة	المحاولات المتوجة بالنجاح	العام
1 (أثيوبيا)	1 (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	1960
1 (الصومال)		1961
1 (السنغال)		1962
1 (جمهورية الكونغو الديمقراطية الديمقراطية)	3 (توغو، الكونغو، بنين)	1963
4 (غانا، تانزانيا، غابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية)		1964
1 (بوروندي)	5 (بنين، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنين، بنين)	1965
2 (توغو، السودان)	8 (جمهورية أفريقيا الوسطى، نيجيريا، أوغندا، غانا، بوركينافاسو، بوروندي، نيجيريا، بوروندي)	1966
1 (غانا)	3 (توغو، سيراليون، بنين)	1967
	3 (سيراليون، الكونغو، مالي)	1968
	4 (ليبيا، السودان، الصومال، بنين)	1969
3 (الكونغو، توغو، غينيا)		1970
4 (سيراليون، أوغندا، السودان، تشاد)	1 (أوغندا)	1971
2 (الكونغو، بنين)	2 (غانا، مدغشقر، بنين)	1972
1 (ساحل العاج)	2 (سوازيلاند، راوندا)	1973
5 (أوغندا، أوغندا، أنجولا، جمهورية أفريقيا الوسطى، مدغشقر)	3 (بوركينافاسو، نيجيريا، إثيوبيا)	1974
3 (بنين، السودان، موزنبيق)	2 (تشاد، نيجيريا)	1975
6 (جمهورية أفريقيا الوسطى، نيجيريا، النيجر، أوغندا، مالي، السودان)	1 (بوروندي)	1976
6 (بنين، السودان، الكونغو، تشاد، أنغولا، أوغندا)	1 (سيشيل)	1977
3 (مالي، الصومال، السودان)	3 (جزر القمر، غانا، موريتانيا)	1978
2 (تشاد، غانا)	3 (غانا، غينيا الاستوائية، جمهورية أفريقيا الوسطى)	1979
1 (زامبيا)	5 (موريتانيا، ليبيريا، أوغندا، غينيا بيساو، بوركينافاسو)	1980
4 (موريتانيا، غينيا الاستوائية، ليبيريا، غانا)	2 (جمهورية أفريقيا الوسطى، غانا)	1981
5 (موريتانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، زيمبابوي، كينيا، غانا)	1 (بوركينافاسو)	1982
5 (غانا، كامرون، النيجر)	2 (بوركينافاسو، نيجيريا)	1983
2 (غانا، كامرون)	2 (غينيا، موريتانيا)	1984

المحاولات الفاشلة	المحاولات المتوجة بالنجاح	العام
(ليبيريا، أوغندا، نيجيريا) 3	(السودان، أوغندا، نيجيريا) 3	1985
(غينيا الاستوائية) 1	(ليسوتو) 1	1986
(سيراليون، جزر القمر) 2	(بوروندي، غينيا الاستوائية) 2	1987
(أوغندا) 1		1988
(إثيوبيا) 1	(جزر القمر، السودان) 2	1989
(نيجيريا، زامبيا) 2	(تشاد) 1	1990
(جيبوتي، توغو، تشاد، توغو) 4	(مالي، ليسوتو) 2	1991
(بوروندي، بنين، جزر القمر) 3	(سيراليون، الجزائر) 2	1992
(غينيا بيساو، بوروندي) 2	(نيجيريا) 1	1993
(بوروندي، ليبيريا) 2	(غامبيا) 1	1994
(ساو تومي وبرينسيبي، جزر القمر، سيراليون) 3		1995
(غينيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، سيراليون) 3	(سيراليون، النيجر، بوروندي) 3	1996
(زامبيا) 1	(سيراليون) 1	1997
(غينيا بيساو) 1		1998
	(النيجر، جزر القمر، ساحل العاج) 3	1999
(جزر القمر، سيراليون، ساحل العاج) 3		2000
(ساحل العاج، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، بوروندي، جزر القمر) 5	(جمهورية الكونغو الديمقراطية) 1	2001
	(ساحل العاج) 1	2002
(موريتانيا) 1	(جمهورية أفريقيا الوسطى، ساو تومي وبرينسيبي، غينيا-بيساو) 3	2003
(جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية) 4		2004
	(موريتانيا) 1	2005
(مدغشقر، ساحل العاج) 2	(تشاد) 1	2006
		2007
	(موريتانيا، غينيا) 2	2008
(مدغشقر) 1		2009
(غينيا-بيساو، مدغشقر) 2	(النيجر) 1	2010
(جمهورية الكونغو الديمقراطية، النيجر، غينيا-بيساو) 3		2011
	(مالي، غينيا-بيساو) 2	2012

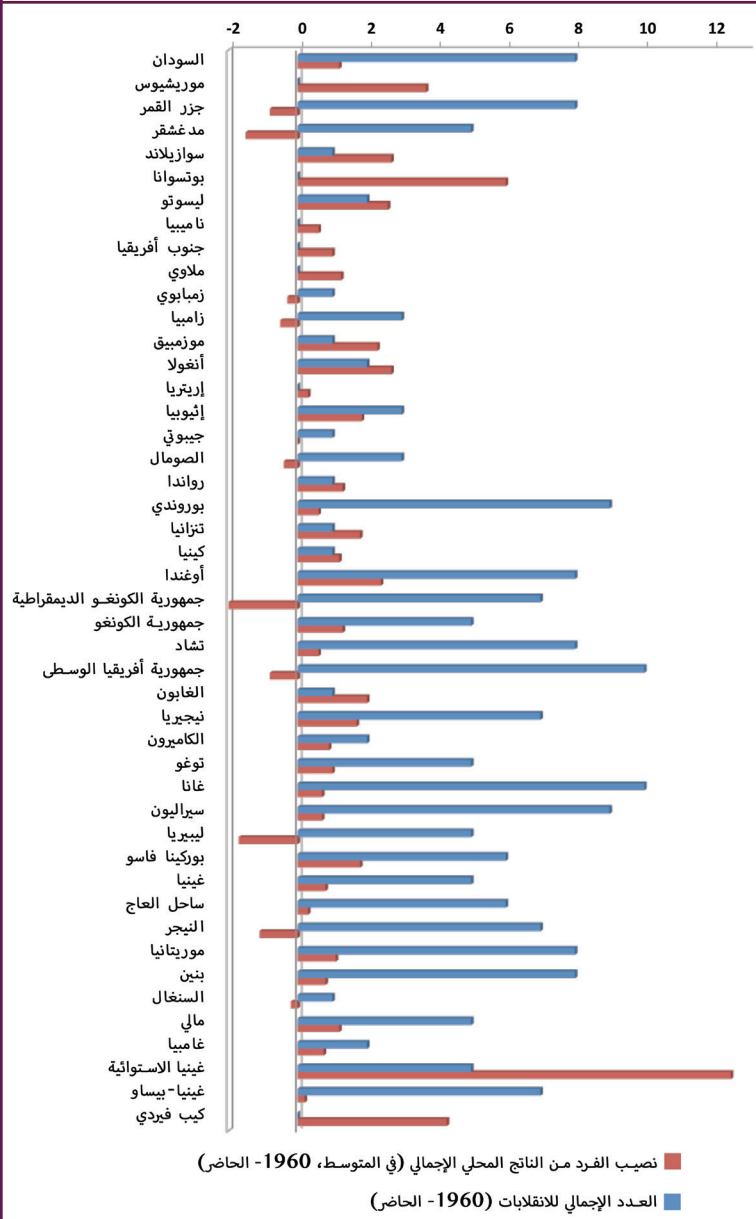
المصدر: باركا ونكوبي، سبتمبر 2012⁵

وتخلق عوامل معينة -مثل الضعف السياسي والاقتصادي والفساد وعدم وجود هياكل ديمقراطية مؤسسية- فرصاً للقوات العسكرية لتبرير الإطاحة بالقادة السياسيين. وهذا لا يثير الدهشة، حيث إن بلدان جنوب الصحراء الكبرى التي شهدت نمواً منخفضاً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد منذ الاستقلال، قد شهدت انقلابات عسكرية أكثر من البلدان التي لديها معدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.⁶ لكن في ظل استثناءات قليلة جداً، يفشل قادة الانقلابات العسكرية في استعادة الاستقرار وتسليم السلطة ثانية إلى المدنيين. ولسوء الحظ، من المرجح أن يكون الحكم العسكري مدمراً لاقتصاد البلد. وهكذا، فإن الحلقة المفرغة تستمر، فقد شهدت كل من غينيا ومالي وموريتانيا ونيجيريا انكماشاً في إجمالي ناتجها المحلي الحقيقي بأكثر من 4.5 في المئة في أعقاب الانقلابات العسكرية.⁷ ويبرز الجدول 1 العلاقة السلبية بين الانقلابات المتعددة ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. إذ نتجت عن الانقلابات المتكررة في بعض البلدان الأفريقية، مثل بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا-بيساو، فترات طويلة من الانكماش الاقتصادي. إلا أن الاستثناءات الواضحة مثل غينيا الاستوائية، في الواقع، تعكس النمو الطبيعي القائم على الموارد والذي لم يؤل إلى تحسين الظروف المعيشية لعامة السكان. إن عدم الاستقرار يحول دون الاستثمار والتطوير، بينما على عكس ذلك، فإن الدول التي لا تتمتع بالموارد والتي حققت أعلى مستويات من النمو المطرد هي بشكل شبه ثابت تلك التي وقعت فيها انقلابات قليلة أو انعدمت فيها الانقلابات.

ساق صامويل هنتنغتون حججاً بأن التدخل العسكري في الشؤون الحكومية كان في الماضي يشكل مشكلة سياسية أكثر منها مشكلة عسكرية، وهي ملاحظة لا تزال ذات علاقة بشكل خاص بمعظم البلدان الأفريقية.⁸ وفي ظل غياب القواعد الراسخة والمؤسسات القوية التي تنظم العمليات السياسية، فإن النقابات العمالية والطلاب، ورجال الدين، ومجموعات الضغط، والعسكريين يشاركون في منافسة سياسية للسيطرة على سلطة الدولة. وقد صبغت هذه الحقيقة البيئة السياسية ما بعد الاستقلال في العديد من البلدان الأفريقية. ونظراً لحجمها وتأثيرها المتأصل، أصبحت الجيوش في أفريقيا من اللاعبين الرئيسيين على الساحة السياسية وتمسكت بهذه الصلاحية.

مع ظهور تحالفات بين كبار القادة العسكريين والسياسيين والاقتصاديين (من في ذلك، في بعض الأحيان، الشركاء الأجانب) حول المصالح المالية المشتركة، أصبح تسلل الجيوش إلى المجال الاقتصادي أكثر انتشاراً وتعقيداً. في أنغولا، على سبيل المثال، يشارك أفراد الجيش في مفاوضات العقود مع الشركات الأجنبية ويجلسون في مجالس إدارة الشركات ويمثلون أغلبية المساهمين في شركات الاتصالات البعيدة.⁹ كما أن مختلف الإدارات العسكرية التي تحكم نيجيريا كانت متشابكة في المجال الاقتصادي. إن تعيين الضباط العسكريين في مجالس إدارة الشركات والمناصب السياسية العليا، مثل حكام الولايات، جعل هؤلاء الأفراد أغنياء للغاية وذوي قوة سياسية. حتى بعد إحالتهم على التقاعد، يظل العديد من هؤلاء الضباط فاعلين أقوياء في الحياة السياسية النيجيرية.

الشكل 1. نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد وعدد الانقلابات العسكرية (الناجحة والمحاولات) في بعض البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (1960-2012)



المصدر: باركا ونكوبي، سبتمبر 2020.¹⁰

في عام 1999، عندما انتخب الشعب النيجيري حكومة أولوسيجون أوباسانجو الديمقراطية وهو جنرال متقاعد، أنهى الشعب 16 عامًا من الحكم العسكري. لقد أدركت الحكومة الجديدة ما فعلته سنوات من التدخل العسكري في المشاريع التجارية لسمعتها وفعاليتها. وسرعان ما أحالت الحكومة العديد من الضباط إلى التقاعد وسحبت تراخيص النفط واستردت قطع الأراضي التي يشتبه في أنه قد تم تخصيصها بشكل غير قانوني لكبار الضباط العسكريين.¹¹ وتواصلت مثل هذه الجهود لتحسين إدارة قطاع الأمن في نيجيريا.

إن تخريب مهنة الأسلحة لغرض الإثراء المالي يشوه حوافز العمل في الخدمة العامة التي يتطلبها الجيش الفعال والمهني. كما أنه يقوض في الوقت نفسه التزام الجيش بحماية البلد ومواطنيه. وقد أشار أفلاطون منذ حوالي 2400 عام إلى أن تدخل الجنود في مهن أخرى «سيؤدي إلى تدمير المدينة (الكيان السياسي)».¹²

العلاقات المدنية-العسكرية المعقدة في مصر

«لن تحيا جمهورية مصر الثانية إلا بعد أن تتوقف جمهورية الضباط عن الوجود»¹³ يعكس هذا التحذير الكئيب عقودًا من العلاقات المدنية - العسكرية المعقدة في مصر. فقد أصبحت مصر جمهورية بمعنى الاسم في عام 1952 عندما خلع الجيش الملك فاروق ليخلفه أول رئيس للبلا، جمال عبد الناصر، الذي كان ضابطًا عسكريًا سابقًا. وكذلك كان الزعيمان المتعاقبان، أنور السادات وحسني مبارك، اللذان استمرتا طوال 59 عامًا في الحكم العسكري الفعلي. كان الجيش فعليًا هو السلطة الكامنة وراء القوة في مصر، حيث شارك عن كثب في صنع السياسة والحفاظ على وضع الحاكم الفعلي. استولى الجيش على الشركات المملوكة للدولة،¹⁴ وسيطر على العديد من المشاريع الاقتصادية، من إدارة مراكز الرعاية النهارية والمنشآت الساحلية إلى إدارة محطات الوقود. ولم تبلغ الحكومة عن أي من مداخل تلك المؤسسات.¹⁵

أدت أحداث الربيع العربي في عام 2011 إلى كسر هذا النمط. كما أدى نطاق الاحتجاجات الضخم إلى استنتاج الجيش أن استقرار الدولة قد تعرض للتهديد وقام بالقبض على حسني مبارك وخلعه في فبراير من ذلك العام. حصل الجيش على استحسان واسع النطاق من المصريين والمجتمع الدولي خلال هذا الوقت من ضبط النفس الذي أظهره في عدم الرد بالعنف على التظاهرات السلمية إلى حد كبير. فسيطر الجيش فعليًا على الحكومة في تلك المرحلة، حيث حكم تحت رعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

في وجه الاقتصاد المتفاقم والضغط المحلية والدولية العديدة من أجل التغيير، نظم المجلس الأعلى للقوات المسلحة عملية متسارعة لصياغة دستور جديد وجدول زمني لانتخابات برلمانية ورئاسية. أجريت الانتخابات البرلمانية في أواخر عام 2011 مع ظهور حزب الحرية والعدالة، الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين، كعنصر سياسي مهمين.

وحرصًا منها على حماية العديد من الامتيازات السياسية والاقتصادية للجيش من رئيس جديد للدولة، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا إضافيًا قبل أيام فقط من الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012. وفي هذا الإعلان تولى المجلس المسؤولية على جميع

الشؤون العسكرية، ومارس دوراً هاماً في اللجنة المكلفة بصياغة الدستور الجديد.

وبعد أن أصبح محمد مرسي أول زعيم منتخب ديمقراطياً في مصر، قام بإزاحة الجزلات الذين أصدروا الملحق الدستوري، لكنه لم يتمكن من التراجع عن الصلاحيات والامتيازات التي منحها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبدأ أن القادة العسكريين والزعماء المدنيين الجدد قد توصلوا إلى ترتيب حكم مضطرب مع تراجع الجيش عن دور الحكم العام وحتى الموافقة على استبدال كبار الجزلات بالرئيس مرسي.

وكرّس الدستور الذي أقر لاحقاً من خلال الاستفتاء في ديسمبر 2012 استقلالية الجيش رسمياً، واقتضى أن يكون وزير الدفاع ضابطاً عسكرياً، وحرّم البرلمان من الإشراف على ميزانية الدفاع. وبدلاً من ذلك، أصبح وضع الميزانية ضمن اختصاص مجلس الدفاع الوطني -وهو سلطة مؤلفة من 15 عضواً، ثمانية منهم من العسكريين¹⁶ - تاركاً الجمهور والحكومة بعيدين عن التدخل في كيفية تبديد الجيش مخصصاته ونفقات ميزانيته السنوية. وكان هذا يعني أيضاً أن بإمكان الجيش الاستمرار في كسب مستويات لا حصر لها من العائدات من خلال صلاحياته الاقتصادية. فمن أجهزة التلفزيون إلى زيت الزيتون، لا تدفع مشاريع الجيش الاقتصادية الضخمة أية ضرائب وتستخدم الجنود كعمال وتشترى الأراضي العامة بشروط ميسرة.¹⁷

إن أسلوب الحكم الحصري للرئيس مرسي وتأكيده على الصلاحيات الموسعة وغير المحددة، واستمرار الاضطرابات الاقتصادية، وتعميق الانقسام بسبب المخاوف من أن الإسلاميين يسعون للسيطرة على المجتمع المصري وعدم اليقين المستمر بشأن مشروعية دستور عام 2012، أدى كله إلى نمو التوترات بشكل مطرد داخل المجتمع المصري، وأتاح اندلاع احتجاجات ضخمة في أواخر يونيو 2013، مرة أخرى فرصة لتدخل الجيش. وفي 2 يوليو، أطاح الجيش بالرئيس الحالي، مبرراً إجراءه مرة أخرى بالحفاظ على الاستقرار الوطني. وفي الاحتجاجات اللاحقة التي قام بها أنصار مرسي اختار الجيش استخدام القوة لتفريق المتظاهرين واعتقال قادة جماعة الإخوان المسلمين. وأودت حملة القمع تلك بحياة أكثر من 1000 شخص.

في العام التالي، بسط الجيش سيطرته بشكل أكبر، حيث ألقى القبض على ما يقدر بنحو 20,000 شخص كان يُنظر إليهم على أنهم يشكلون تهديداً للجيش، وتم قمع وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني.¹⁸ ومن خلال دستور جديد تم إقراره جراء الاستفتاء في عام 2014، أكد الجيش استقلاله في شؤون ميزانيته، وحصانة أعضائه من المقاضاة خارج المحكمة العسكرية وسلطة اعتقال المدنيين ومحاكمتهم في محكمة عسكرية. علاوة على ذلك، لم تتم إعادة تأكيد الجيش سيطرته فحسب، بل وسعها لتشمل المجال الاقتصادي من مواد أساسية كالمياه المعبأة في زجاجات والأثاث، إلى مشاريع البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا الأوسع نطاقاً.¹⁹ وقد مهد الجيش في الوقت نفسه الطريق لقائده، الجنرال عبد الفتاح السيسي، لخوض انتخابات رئاسية أحادية الجانب والفوز بها في عام 2014، إذ حصل على 96 في المئة من أصوات الناخبين، ما أضفى طابعاً رسمياً على دوره كرئيس للدولة.

وفي الوقت الذي ينظر فيه الجيش بلا شك إلى هذه الأحداث على أنها عودة إلى الدور الشرعي له باعتباره المؤسسة المهيمنة في المجتمع المصري، فإن من الواضح أن الجيش المصري فشل في التمسك بمبادئ الاحتراف العسكري: التبعية للسلطة المدنية الديمقراطية، والولاء لسيادة القانون، وثقافة مؤسسية أخلاقية. وكما كشفت الأحداث في مصر، عندما يتعذر على الجيش الالتزام بأحد أركان الاحتراف، فإنه يجد نفسه في صراع مع تلك المبادئ الثلاثة.

ثقافة مؤسسية أخلاقية

بالإضافة إلى السيطرة المدنية الديمقراطية على الجيش وولاء الجيش للأمة، فإن الثقافة الأخلاقية هي شرط أساسي لبناء جيش مهني. وهذا ينطوي على قيم مثل الترقية على أساس الجدارة، ومحاسبة القادة العسكريين والجنود على أفعالهم، بالإضافة إلى إظهار إنفاذ أمني كفء ومحاييد وإنساني. هذه القيم المؤسسية لا تتأتى بشكل طبيعي، بل يجب تلقينها. كما يجب غرس أذهان الجنود بتدريبات محددة في الأخلاقيات، تمامًا كما يتعلمون الانضباط والقانون وفنون القتال. كل ذلك ضمن صورة أكبر لدور الجيش في مجتمع ديمقراطي..

هذه الروح مهمة لبناء جيش محترف وصيانتته. في بوتسوانا، على سبيل المثال، يرى المواطنون وأعضاء قوة الدفاع أن الجيش «هو الأكثر قدرة على الخدمات المنضبطة» في البلاد.. ويعتقد أعضاؤها أنهم رعاة مخلصون للموارد التي أناطت بهم الأمة الحفاظ عليها». ²⁰ ونظرًا لهيبتها تتمتع قوة الدفاع بصلاحيات اختيار أعضاء من مجموعة كبيرة من المرشحين المؤهلين، وباتت تتشدد في الاختيار من أجل تحقيق الثقافة المؤسسية التي تستسيغها وهي قوة حسنة الانضباط ومنتقفة وتقودها قيادة ذات كفاءة. في عام 2004، سعت قوة الدفاع إلى طلب ما بين 80 إلى 100 ضابط جديد وتلقت حوالي 3000 طلب. وقد طلبت 500 من المجندين وتلقت أكثر من 15000 طلب لشغل هذه المناصب. ²¹

كما تم اتخاذ خطوات مهمة على المستوى الإقليمي لتطوير الأدوات المعيارية لمنع التدخلات العسكرية في العمليات السياسية للدول الأفريقية. وتشمل هذه الأطر، كأمثلة: «سياسة الاتحاد الأفريقي للدفاع والأمن المشترك»، و«إطار رد الاتحاد الأفريقي على التغييرات غير الدستورية»، و«الخطة الإرشادية الاستراتيجية للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والتعاون الأمني» الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) «مدونة قواعد السلوك للقوات المسلحة وقوات الأمن»، وتعكس المعايير الإقليمية إدراكًا متزايدًا للحاجة إلى تحسين الثقافة المؤسسية للجيش في القارة. وإذا ما تم التمسك بها، فستكون لهذه المعايير آثار بعيدة المدى على التطور السياسي لأفريقيا.

عراقيل الاحتراف العسكري في أفريقيا

إرث الاستعمار

إن نقطة البداية البسيطة لأسباب وكيفية تدخل الجيوش الأفريقية بشكل معتاد في المسائل الاقتصادية والسياسية تكمن في التاريخ الاستعماري للقارة. فالقوات الأفريقية التي بنيت على مخلفات الجيوش الاستعمارية ورثت بذور التحيز العرقي التي زرعها المستعمرون، ما مهد الطريق للنقص في المهنية. في العادة، شكلت الأقليات العرقية الجزء الأكبر من القوات المسلحة الاستعمارية من أجل موازنة العرقيات الأقوى تاريخياً. على سبيل المثال، كانت أقلية التوتسي في بوروندي ورواندا والأقليات الرعوية من الأجزاء الشمالية من غانا ونيجيريا وتوغو هي السائدة في القوات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية قبل الاستقلال. وكان لهذا التحيز العرقي الأولي تأثير كبير على تشكيل جيوش ما بعد الاستقلال.

كما أن موجة الانقلابات التي اكتسحت بعض أنظمة ما بعد الاستقلال الأولى، في كثير من الحالات، قام بها ضباط عسكريون من هذه الأقليات العرقية. ومن بين القادة البارزين لهذا النمط إتيان إيادما في توغو عام 1963، وسانجولي إيميزانا في بوركينا فاسو (التي كانت تعرف آنذاك باسم فولتا العليا) عام 1966، وجين بيدل بوكاسا في جمهورية أفريقيا الوسطى عام 1966، وعيدي أمين دادا في أوغندا عام 1971. وإدراكاً منها بأن موقعها المميز سيهدده حكم الأغلبية، لم يكن لدى هذه الجيوش التي كانت تقودها الأقليات أي حافز لدعم التغيير الديمقراطي. وفي الوقت نفسه، لم تر القوات الاستعمارية فائدة تذكر في إعداد الضباط الأفارقة من أجل انتقال الحكم. وبالتالي، كان هناك عدد قليل من الضباط المؤهلين لتولي القيادة.

وبعد مرور خمسين عاماً، لم يعد الإرث الاستعماري يبرر الافتقار المستمر إلى الاحترافية لدى العديد من الجيوش الأفريقية. بعد الاستقلال، أتيحت للحكومات التي تقودها أفريقيا الفرصة لبناء جيوش وطنية جديدة وحقيقية من خلال إصلاح البنى والعمليات وطرق التجنيد الموروثة من المستعمرين. بدلاً من ذلك، اختار قادة ما بعد الاستقلال استغلال هذه العيوب لإنشاء أنظمة سياسية استبدادية وصيانتها. وقد أدى ذلك إلى عدد لا يحصى من التحديات المستمرة للاحتراف العسكري في أفريقيا، بما في ذلك التحيزات العرقية والقبلية في القوات المسلحة والتسييس المستمر للجيش وضعف القدرة التشغيلية.

التحيزات العرقية والقبلية

لا يمكن لجيش منظم وقائم على التحيزات العرقية أو القبلية الدفاع عن الجمهورية، أو حتى عن السكان. بدلاً من ذلك، يمكنه فقط الدفاع عن مصالح مجموعته العرقية أو قبيلته، ويفتقر مثل هذا الجيش إلى الثقة الشعبية والشرعية والكفاءة للقوة القائمة على الجدارة، ما يعيق فاعليته. ولسوء الحظ، لا تزال بنية القوات المسلحة في العديد من البلدان الأفريقية قائمة على اعتبارات عرقية أو قبلية.

على سبيل المثال، هناك انقسام للجيش في موريتانيا بسبب التصدعات العرقية والإثنية والثقافية. وفي حين كان العرب البربر يشكلون أقلية لا تتجاوز ثلث السكان، سيطر هؤلاء على المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ الاستقلال.²² وبعد مزاعم عن مؤامرة انقلاب مشحونة عرقيًا في عام 1987 هددت هذه الهيمنة، بدأ الرئيس الموريتاني ولد الطابع بـ «تعريب» شبه كامل لجميع فروع القوات المسلحة الموريتانية.

وبالمثل، في تشاد، لا يعكس التكوين العرقي للقوات المسلحة البلد ككل. فقد سيطرت الزغاوة -المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الرئيس إدريس ديبي- على الجيش والمواقع العسكرية الرئيسية منذ عام 1990 عندما طردت حسين حبري من السلطة. وتقدم القوات المسلحة التوغولية مثالاً آخر. سبعة وسبعون في المئة من الأفراد العسكريين يأتون من الجزء الشمالي من البلاد. فيما 70 في المئة من هؤلاء هم من القبائين وهي المجموعة الإثنية نفسها التي ينتمي إليها الرئيس، بمن فيهم 42 في المئة من قرية بيا التي ينحدر منها الرئيس. ومع ذلك، تشكل جماعة كاي الإثنية نسبة 10-12 في المئة فقط من سكان توغو.²³

إن تجنيد الجيش أفرادًا من عرق الرئيس هو -غالبًا- ممارسة شائعة للغاية في أفريقيا. ويكون الضباط تحت سلسلة القيادة هذه موالين للرئيس أكثر من الدستور. وهذه الممارسة تقوض المعايير المهنية للقوات المسلحة بينما تخرس القوات المسلحة بعضها ضد بعض على أساس عرقي. وظهرت هذه الانقسامات بوضوح في القتال الداخلي الذي اندلع فجأة في جنوب السودان في ديسمبر 2013، ما أعاق بشدة عملية بناء مؤسسات القطاع الأمني في أحدث دولة في أفريقيا.

من ناحية أخرى، يمكن للجيش الذي يتألف من قوات من المجتمعات في جميع أنحاء البلاد أن ينشئ أساسًا قويًا يمكن بناء دولة ديمقراطية عليه. كما أن القوة المتنوعة تخلق ظروفًا مواتية لإضفاء الطابع الاحترافي على القوات المسلحة، حيث من المرجح أن تجري الترتيبات على أساس الجدارة وليس على أساس عرقي معين. وسيكون الولاء للأمة ككل بدلاً من العرق. مثال على ذلك الجيش التنزاني المتنوع عرقيًا والذي هو أكثر تمثيلًا لمجتمعه.

عندما قام المسؤولون البريطانيون بإنشاء الكتيبة السادسة من «بنادق الملك الأفريقية» في نهاية الحرب العالمية الأولى، تم تجنيد الجنود من أعراق منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، بمن في ذلك أولئك الذين خدموا عدو جيش بريطانيا العظمى، جيش المستعمر الألماني. ولم تهيمن أية إثنية على الجيش.²⁴ بما أن تنزانيا (التي كانت تُعرف آنذاك باسم تنجانيقا) لم تكن مناسبة للتنمية الاستعمارية، لم يبذل البريطانيون أي جهد لإنشاء جيش متحيز عرقيًا للسيطرة على أغلبية السكان.²⁵ وعند الاستقلال، تعمد أول رئيس تنجانيقي، يوليوس نيريري، المحافظة على مسافة مهنية من الجيش، حيث رأى فيه أداة للقمع الاستعماري. و فقط في عام 1964، عندما اتحدت تنجانيقا وزنجبار لتشكيل جمهورية تنزانيا، واجه الجيش تمرّدًا من قبل الجنود المطالبين برواتب أفضل وإقالة الضباط البريطانيين، فكان أن غيّر نيريري رأيه، إذ أقدم على تأسيس هوية وطنية في أوساط الجيش من أجل منع أي تدخل سياسي مزعزع للاستقرار.²⁶

وعلى نحو مماثل، في زامبيا (التي كانت تعرف آنذاك باسم روديسيا الشمالية). جند البريطانيون عسكريين من مجموعات عرقية مختلفة من جميع أنحاء البلاد وبالتالي، لم يسيطر أي عرق على جيش زامبيا. وعلى عكس نيريري، تعاون رئيس زامبيا الأول، كينيث كاوندا، عن كثب مع الضباط الأفارقة في الجيش الاستعماري في البداية، لذلك كان هناك قدر قليل من عدم الثقة بين القادة المدنيين والعسكريين عندما حصلت زامبيا على الاستقلال في عام 1964. وبعد الاستقلال واصل كاوندا «الموازنة القبلية» على جميع مستويات الحكومة تقديرًا للزخم الذي لعبته الاختلالات العرقية في التدخلات العسكرية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.²⁷

ومن الأمثلة الحديثة على الجيش الذي أصبح أكثر شمولية قوة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا. ونجحت جهود متضافرة ما بعد فترة الفصل العنصري في إنشاء جيش من الرجال والنساء من قوات متحاربة سابقًا. وتحت ضغط الانتقال السياسي، حوّل الجيش نفسه ليمثل ويعكس تنوع شعب جنوب أفريقيا. وتواصل الحكومة والجيش والمجتمع المدني الحفاظ على الشمولية كجزء من سياسة الأمن القومي لجنوب أفريقيا.

كما تعهد الجيش البوروندي بعملية تكامل واسعة قائمة على الحصاص وفرض سن تقاعد كي تعكس السكان البورونديين في الجيش بشكل أفضل. وموجب الالتزام القوي من قيادته، بدأ الجيش دمج معظم المتمردين الهوتو في الجيش الذي تهيمن عليه إثنية التوتسي بعد وقف إطلاق النار في عام 2003. وقد حدث هذا الاندماج على جميع مستويات الجيش باستقدام جنود من خلفيات عرقية متنوعة كي يعيشوا ويتدربوا معًا في الثكنات نفسها. خلال 3 سنوات، تقلص التحيز القائم على أساس عرقي في الجيش بشكل كبير، لا سيما بين الجنود من صغار السن. وأصبح الجيش البوروندي أكثر تجانسًا نتيجة لذلك.²⁸

تسييس الجيش وعسكرة السياسة

إن تسييس الجيش هو قمة جبل جليدي تخفي في كثير من الأحيان منافسة نشطة بين السياسيين للحصول على الدعم العسكري. في الواقع، كانت أغلب الانقلابات العسكرية التي حدثت في أفريقيا مدعومة من قبل أطراف سياسية متنافسة. وعندما تكون هذه المصالح المتنافسة داخل الحزب الحاكم، فمن المرجح أن تحدث «ثورات في القصر» بدلاً من التعطيل التام للنظام الدستوري. في توغو، على سبيل المثال، بعد وفاة الرئيس غناسينغبي إيادوما في عام 2005، حل نجله فاوري غناسينغبي محله بعد أن منع الجزالات الموالون لوالده زعيم الجمعية الوطنية من تولي منصبه على النحو المنصوص عليه في الدستور.

وستحاول بعض الأحزاب السياسية إيجاد متعاطفين مع الجيش بهدف اغتصاب السلطة في أوقات الأزمات. وخير دلالة على ذلك الانقلاب العسكري في عام 2012 في مالي الذي حصل على دعم العديد من الأحزاب السياسية على الرغم من إدانة المجتمع الدولي بالإجماع. وفي ساحل العاج واصل الموالون للرئيس السابق لوران غباغبو حشد دعم المتعاطفين مع الجيش للمساعدة في تفويض سلطة الرئيس الحسن واتارا.²⁹ هذه الأفكار السياسية العسكرية تمثل أمثلة على موضوع أفريقي مشترك، وهو اعتماد الجهات الفاعلة السياسية على الجيش بدلاً من الجماهير لدعم قضاياها.

وفي حين أن المستويات العالية من الاحتراف العسكري في بعض الدول الغربية ألغت الفكرة القائلة بأنه يمكن للسياسيين تخريب الأجهزة الأمنية، لا يزال التلاعب بالولاءات العسكرية شائعاً في العديد من البلدان الأفريقية. لكن هذا النهج غير مستقر بطبيعته. وقد تجلى هذا بوضوح في تجربة ساحل العاج. عندما تولى فيليكس هوفويت بوانيي، أول رئيس لساحل العاج، السيطرة على القطاع الأمني، إذ قام بتقليص حجمه وإنشاء ميليشيا موالية للحزب تتألف في معظمها من «البالوي» (مجموعة هوفويت بوانيي العرقية). علاوة على ذلك، مارس شكلاً من أشكال التأييد بالجيش من خلال دفع رواتب عالية للضباط العسكريين مقارنة بالموظفين المدنيين الآخرين، ومن خلال منح كبار الضباط مناصب في الحزب وغير ذلك من الامتيازات.³⁰

كما مهدت هذه الرعاية غير المتوازنة الطريق أمام دوامة عدم الاستقرار السياسي اللاحقة وانعدام الأمن في ساحل العاج. بعد وفاة هوفويت بوانيي في عام 1993، استولى رئيس الجمعية الوطنية، هنري كونان بيدبي، على السلطة بمساعدة عدد قليل من ضباط الدرك الذين ينتمون إلى قبيلته. بموجب هذا العمل -الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ السياسي والدستوري لساحل العاج- عكزت قوات الأمن صورتها المتسمة بالوحدة والحياد منذ ذلك الحين، وأصبحت عاملاً

رئيسياً في اللعبة السياسية.³¹ وقام رجال الدرك أنفسهم، الذين تم تجهيزهم وتدريبهم في وقت لاحق بشكل أفضل من بقية القوات المسلحة لساحل العاج، بتثبيت لوران غباغبو لاحقاً رئيساً للدولة عقب انتخابات عام 2000 في حين أعلن منافسه المرشح الرئاسي، الجنرال الراحل روبرت غوي، نفسه الفائز. وكما هو الحال في البلدان الأفريقية الأخرى، أصبح عناصر من قوات الأمن هم صانعي الملوك.

إن نتيجة هذه العلاقات هي جيش أكثر حزبية وأقل احترافاً في أعين المجتمع، ما يقلل الاحترام للمؤسسة، وهو أمر ضروري من أجل تجنيد جنود ملتزمين ومنضبطين وموهوبين. وفي الوقت نفسه، تبيّن الحاجة إلى الدعم العسكري، سبب استعداد السياسيين غالباً للتساهل، وفي بعض الأحيان، تشجيع القادة العسكريين على استخدام الموارد العامة للإثراء الشخصي. لا يمثل الواقع تسييساً للجيش فحسب، بل يمثل أيضاً «عسكرة» للسياسة.

الحرس الرئاسي: قوة خلف الأنظمة غير الديمقراطية

الحرس الرئاسي هو عنصر سياسي رئيسي في أفريقيا. في بوركينا فاسو، خلال تمرد عام 2011، كان الوضع تحت السيطرة نسبياً حتى انضم أعضاء الحرس الرئاسي إلى الاحتجاجات. ونتيجة لذلك، اضطر رئيس الوزراء تيرتيوس زونجو وحكومته إلى التنحي، وتم طرد القادة العسكريين الرئيسيين، كما تمت تلبية مطالب بعض المتمردين. وبهذه التنازلات، قاد الحرس الرئاسي نفسه نهاية حاسمة ونهائية لتمرد الجنود.

توضح الأحداث في بوركينا فاسو الدور الهام الذي يلعبه حرس الرئاسة في أمن النظام واستقراره في أفريقيا. في الممارسة العملية، يعمل الحرس الرئاسي كقوة موازنة لبقية الجيش وكثيراً ما يلعب دوراً رئيسياً في مختلف الانقلابات والانقلابات المضادة التي بدأت في أفريقيا. في موريتانيا، مثلاً، تولى الرئيس اللواء ولد عبد العزيز قيادة كتيبة الأمن الرئاسية المستقلة لأكثر من 15 عاماً. وفي الوقت الذي تولى قيادة وحدة النخبة تلك في الجيش الموريتاني، أحبط محاولتين للانقلاب قبل أن يقود واحدة بنفسه في عام 2008. ففي العديد من الجيوش الأفريقية، إذاً، تكون السلطة الحقيقية في أيدي الحرس الرئاسي.

عادة ما يكون أفراد حرس الرئاسة في أفريقيا مجهزين ومدربين ومراقبين بشكل أفضل من بقية القوات المسلحة. ونظراً لأن معظم حرس الرئاسة الأفارقة لا يخضعون لسيطرة وزارة الدفاع أو رئيس أركان القوات المسلحة، فإنهم يعتبرون عادة جيشاً داخل الجيش. وغالباً ما يتم تسييسهم بدرجة عالية، وفي بعض الحالات يكون لديهم تحيز عرقي قوي. بمعنى آخر، يحملون كل العلامات الفارقة لعدم الاحترافية التي تشاهد في القوات المسلحة الأفريقية، ومع ذلك فهي في وضع أكثر نفوذاً بالنسبة إلى السلطة السياسية. على هذا النحو، فإن ضباط الحرس الرئاسي هم -وبصورة منتظمة- مصدر سوء إدارة قطاع الأمن. ومن أجل الحفاظ على دورهم المحوري، فإن هؤلاء الحراس الرئاسيين لديهم حساسية لأي إصلاح يمكن أن يشكك في هذا الامتياز. لأنهم يخضعون لسيطرة رئيس الدولة مباشرة، فهم يعملون كرادع لبقية القوات المسلحة.

نجح بعض حرس الرئاسة في مساعدة الأنظمة الأفريقية للحفاظ على السلطة من خلال القمع. في انتخابات عام 2012 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، كان الحرس الرئاسي نشطاً في جمع شخصيات المعارضة الرئيسية، ما ينفي شرعية هذه العملية. في النهاية، فإن الحكم من خلال القمع لن يدوم. وبدلاً من ذلك، تقوض هذه الإجراءات الثقة العامة والنزاهة المؤسساتية حتى تصل الحكومة إلى نقطة الانهيار. كان هذا هو حال النيجر. في عام 1999، اغتيل الرئيس إبراهيم بير ماينسارا على يد حرسه الرئاسي فتولى قائد الحرس، الرائد داوود ملام وانكي، السيطرة على البلاد. جلبت الانتخابات للسلطة في وقت لاحق من ذلك العام مامادو تانجا الذي كان ضابطاً في الجيش مدعوماً من الحرس الرئاسي. بعد عشر سنوات، في عام 2010، تم عزل الرئيس تانجا من السلطة عن طريق الانقلاب الذي قاده ليس الحرس الرئاسي، الذي بقي مخلصاً، بل الرائد في الجيش سالو جيبو بعد تعليق تانجا عمل الحكومة وإعلانه أنه سيحكم بهرسوم.

واعتراضاً منهم بأن سلطتهم تعتمد على رئيس الدولة، فإن العديد من حرس الرئاسة في أفريقيا موالون، ومخلصون لقضية المستفيد بصرف النظر عن دستورية تصرفاته، وبالتالي، فهم عموماً لا يشعرون بأنهم مقيدون بتلك القيود القانونية المفروضة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة تحت ستار الأمن القومي. في غينيا، على سبيل المثال، انتهت الاحتجاجات المعارضة في عام 2009 ضد زعيم المجلس العسكري، الكابتن موسى داديس كامارا، في حمام دم بعد أن فتح أفراد من حرسه الرئاسي النار على متظاهرين غير مسلحين في الاستاد الوطني خلال تظاهراتهم. وقُتل جراء ذلك 157 شخصاً على الأقل وجرح حوالي 1200 واغتصبت 63 امرأة على الأقل.³² وفي وقت لاحق، وقع كامارا نفسه ضحية لمحاولة اغتيال قام بها رئيس حرسه الرئاسي.

القدرة التشغيلية الضعيفة: علامة على وجود جيوش دون مهمة

تعتمد الاحترافية العسكرية على أنظمة ومراقبة ومهارات وموارد فعالة للقيام بمهام ناجحة. وضعف القدرة التشغيلية لدى العديد من الجيوش الأفريقية يجعلها غير قادرة على لعب هذا الدور، ما يثير التشكيك في جدواها. إن هزيمة الجيش المالي من قبل المتمردين الإسلاميين في عام 2012 والاستيلاء على غوما من قبل مجموعة التمرد M23 في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لم يعد لها وجود في العام نفسه وتفكك جيش جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب الاستيلاء السريع والسهل على بانغي من قبل قوات المتمردين «سيليك» في عام 2013، كل هذه الأحداث تبين القدرة التشغيلية الضعيفة للعديد من جيوش جنوب الصحراء الكبرى. ومن بين العديد من الأسباب التي يمكن أن تفسر عدم الكفاءة هذه، تبرز القضايا التالية: الثغرات في سلسلة القيادة التي تؤدي إلى عدم الانضباط والإشراف غير الكافي على ممارسات الشراء وضعف إدارة الموارد، ما يقلل من القدرة التشغيلية وضعف الروح المعنوية ومهمة غير متوازنة أو عفا عليها الزمن.

الثغرات في سلسلة القيادة التي تؤدي إلى عدم الانضباط: سلسلة القيادة الوظيفية هي شرط أساسي لأي مؤسسة عسكرية. ذلك أنها تعكس القيادة الجيدة والانضباط وتعزز المساءلة. لسوء الحظ،

ترسم التقارير الواردة من جميع أنحاء أفريقيا صورة لجيوش لا يبدو أن يدها اليسرى تعرف ما الذي تفعله اليد اليمنى. يبدو أن هناك صلة ضعيفة جدًا بين السياسة العسكرية الرسمية وبين أفعال ضباط الصف والجنود. أحد الأمثلة على ذلك هو في شمال نيجيريا حيث اتهم المدنيون الجنود الذين يقاثلون متمردى بوكو حرام بارتكاب فظائع.³³ كان كبار القادة العسكريين النيجيريين في حيرة من أمرهم لشرح هذه الأفعال على الرغم من أنهم يعبرون بوضوح عن فهمهم للآثار المحتملة التي يمكن أن تسببها تدابير الأمن الداخلي المشددة بين السكان المحليين.

تخضع الأغلبية العظمى من الجيوش الأفريقية لنصوص تشريعية، مثل لوائح أركان القوات المسلحة وقانون التأديب العسكري. ومع ذلك، فإن الأعمال الإجرامية المرتكبة خارج الثكنات غالبًا ما تمر دون عقاب بسبب الثغرات في سلسلة القيادة وفي البروتوكول التأديبي، ما يديم الرأي القائل بأن الأفراد العسكريين في بعض البلدان هم فوق القانون. وهذا يعزز ثقافة الإفلات من العقاب التي تقوض سمعة الجيش وتعزز السلوك المنحرف بين القوات.

في ساحل العاج بقيادة لوران غباغبو، لم تُفرض أي عقوبات على مرتكبي مذبحه في عام 2000، عندما قتل جنود موالون لغباغبو مدنيين كانوا يطعنون بشرعية انتخابه. ولم يكن هناك أي مساءلة عن عمليات القتل خلال مسيرات الاحتجاج في عام 2004. وبعد أن تولى نظام الحسن واتارا الديمقراطي السلطة في عام 2011، تم توجيه الاتهام لهؤلاء الجناة. ومع ذلك، فإن حكومة واتارا لم تفعل بعد الشيء نفسه مع الجنود الخاضعين لسلطتها الذين ارتكبوا جرائم في أعقاب انتخابات 2010 المختلف عليها.

هناك استثناءات، بالطبع. في بنين، أُلقت السلطة القضائية في عدة مناسبات القبض على رجال المباحث من الدرك والشرطة بتهمة الحبس غير المشروع وإساءة معاملة المواطنين المحتجزين لدى الشرطة. في بوركينافاسو، تم طرد 566 جنديًا من الجيش متورطين في تمرد عام 2011، وتم اعتقال 217 من قادة التمرد ومحاكمتهم من قبل محكمة عسكرية وسجنهم بتهمة خيانة الأمانة للقوات المسلحة والتسبب في اضطراب عام وانتهاك حقوق الإنسان.³⁴

عدم كفاية الرقابة على ممارسات الشراء: مظهر آخر واضح للحكم الضعيف في الجيش هو شراء اللوازم والمعدات للقوات. تشكو معظم القوات من أن الحياة في الثكنات صعبة وأن الرواتب ضئيلة ولا فرصة للتقدم أو الترقية. ومع ذلك، فإن ميزانية الجيش أكبر من ميزانيات معظم الخدمات العامة الأخرى. في نيجيريا، على سبيل المثال، ظلت العديد من الثكنات العسكرية في وضع خطير حتى بعد أن أنفق الجيش ما يقرب من 12 مليار نيرة (عملة نيجيريا أي حوالي 76 مليون دولار) على إصلاح الثكنات والبناء.³⁵ وقد أدت ادعاءات الفساد في شراء معدات أدنى وتحويل الإمدادات إلى بوكو حرام إلى مزيد من انحسار الثقة في الجيش النيجيري وتهديد فاعليته مباشرة.

إن أحد أسباب هذا الانفصام هو أن إدارات الشؤون المالية والإدارية في وزارات الدفاع هي مجرد قذائف فارغة، فهي تعاني من نقص شديد في الموظفين وتفتقر إلى الوسائل اللازمة للقيام بواجباتها. كما أن الرقابة الضعيفة الناتجة عن عقود المشتريات من قبل وزارات الدفاع تمكّن الفساد على نطاق واسع وتخلق مشاكل في الحكم. على سبيل المثال، في تقييمها لـ 19 قطاع دفاع أفريقيًا وجدت منظمة الشفافية الدولية أن 90 بالمئة منها سجلت في الخمس الأدنى للشفافية في عملية المشتريات (انظر الجدول 2). وحتى إذا تم احترام الإجراءات الإدارية في المراحل المبكرة من عملية وضع الميزانية، فإن الأمر لا يتطلب سوى ختم «سري» على هذه المناقصات لتجاوز التدقيق من قبل وحدات المالية العامة. وبينما قد تحتاج بعض المشتريات العسكرية إلى السرية لأغراض الأمن القومي، فإن الأغلبية العظمى لا تحتاج إلى ذلك.

الجدول 2. نتائج مكافحة الفساد لفئات مختارة من الشؤون المالية والإدارية لقطاع الدفاع في 19 دولة أفريقية، 2013 (4 = شفافية عالية، 0 = شفافية منخفضة)

البيانات الرقابية	درجة المشتريات الشفافة	تصنيف المعلومات	الإففاق خارج الميزانية في الممارسة	الإففاق خارج الميزانية في القانون	تدقيق البرامج السرية	الوصول التشريعي للمعلومات	نسبة الإففاق السري	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي	إتاحة الميزانية الوطنية	التدقيق بالميزانية	شفافية الميزانية وتفصيلها	درجة مكافحة الفساد	
كينيا	1	0	1	3	2	1	2	0	1	1	0	3	2	د+
جنوب أفريقيا	2	1	1	2	2	3	4	1	2	2	3	2	3	د+
إثيوبيا	2	1	1	2	1	1	1	0	2	1	1	1	1	د-
غانا	3	1	1	1	0	2	1	0	2	2	-	-	2	د-
روندا	0	2	1	0	1	0	1	0	2	1	2	2	2	د-
تنزانيا	2	1	1	2	0	2	2	0	1	1	2	1	1	د-
ساحل العاج	2	0	0	1	2	0	0	0	0	1	1	1	1	هـ
المغرب	0	0	0	2	1	1	0	0	1	0	2	1	1	هـ
نيجيريا	2	2	2	0	0	0	1	0	1	2	2	1	1	هـ
تونس	1	0	1	2	0	0	0	0	2	0	1	0	1	هـ
اوغندا	2	1	1	0	0	2	1	0	2	1	1	2	2	هـ
زيمبابوي	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	2	1	هـ
الجزائر	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	و
انغولا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	و
الكاميرون	1	1	0	2	0	0	0	0	0	1	-	-	1	و
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	و
مصر	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	و
إريتريا	0	0	1	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0	و
ليبيا	0	0	0	1	-	0	0	0	0	0	0	0	1	و

المصدر: برنامج الشفافية والأمن الدولي للدفاع،³⁶ 2013. تستند درجات مكافحة الفساد إلى تقييم درجات عبر 77 فئة من مخاطر الفساد.

في بلدان عديدة، تتركز قرارات المشتريات العسكرية في أيدي حفنة سياسية وعسكرية متحالفة مع شركاء تجاريين محليين وأجانب، ما يجعل عمليات الشراء مهمة للمصالح التجارية أو إثراء الذات أكثر من تلبية الاحتياجات الحقيقية للقوات المسلحة. في عام 2007، بلغت رشوة الإمدادات العسكرية في أفريقيا حوالي 10 في المئة من قيمة العقد.³⁷

وعادة ما تؤدي الرشوة والعمولات إلى شراء معدات باهظة الثمن معطوبة أو غير مناسبة لاحتياجات القوات المسلحة. في أوغندا، على سبيل المثال، كان الجنرال سالم صالح وهو محارب عصابات سابق والأخ غير الشقيق ليوري موسيفيني متورطاً في عدد من فضائح التمويل السياسي قبل أن ينتحى عن منصبه كمستشار أول للرئيس لشؤون الدفاع والأمن.³⁸ ولم يقتصر الأمر على شراء حصص غذائية فاسدة للجيش الأوغندي فحسب، بل أيضاً دبابتا T-54 و T-55 وطائرات هليكوبتر وطائرات مقاتلة من طراز ميج 21، كانت معطوبة وغير صالحة للاستخدام. بالمقابل، تلقت الرتب العليا للجيش سيلاً ثابتاً من الرشاوى.³⁹ في عام 2010، قُبض على وزير الدفاع السابق في الكاميرون ريمي زي ميكا بتهمة اختلاس أموال للعمليات العسكرية ومشاريع التنمية خلال فترة رئاسته من 2004 إلى 2009. في عام 2013، كانت حكومة رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما لا تزال تحاول النظر في الأدلة على الرشوة من حزمة مشتريات عسكرية باهظة الثمن من شركات دفاع دولية يعود تاريخها إلى عام 1999 بتكلفة تزيد على 6 مليارات دولار.

وقد وضعت بعض البلدان الأفريقية آليات للإشراف على الحكم الداخلي. على سبيل المثال، أنشأت أغلبية البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا إدارات لخدمات التفتيش التابعة لوزارات الدفاع التابعة لها. هذه الإدارة مكلفة برصد وتقديم المشورة واختبار القدرة التشغيلية للقوات المسلحة وكذلك تطبيق سياسة الحكومة. والمهام الرئيسية للإدارة هي:

◆ مراقبة تطبيق القوانين والقواعد والقرارات الوزارية المتعلقة بالجوانب الإدارية والمالية للقوات المسلحة؛

◆ المشاركة في تطوير وتنفيذ العقيدة العسكرية؛

◆ تقديم تقارير دورية عن إدارة الموارد البشرية والمعدات والتدريب واحتياجات القوات المسلحة..

وفي حين إن إدارات خدمات التفتيش هي ابتكار مؤسسي مهم، إلا إذا تم تمكينها، فإنه يمكن التحايل عليها بسهولة. هذا هو الحال عندما تكون خدمات التفتيش موجودة فقط لوضع المخطط التنظيمي لوزارة الدفاع، وهي ببساطة تعيينات نهائية لرؤساء أركان القوات المسلحة السابقة أو كبار ضباط الجيش. علاوة على ذلك، تخلق هذه التعيينات تضارباً للمصالح حيث قد ينتهي الأمر بالمفتش العام إلى مراجعة العقود والقرارات التي يتخذها هو أو أحد زملائه المقربين بينما كان في

منصبه. في بعض الحالات، تؤثر العلاقات الشخصية أو التي تتسم بالغرور على نهج عمل المفتش العام، ما يقوض حيادية وظيفة الرقابة هذه ويؤثر سلبًا على القدرة التشغيلية.

من النادر جدًا في أفريقيا أن يستجوب الفرع التشريعي أو المجتمع المدني القادة العسكريين أو يشاركوا في عمليات الشراء غير الشفافة. عادة، لا تشرف البرلمانات على الإنفاق العسكري لأن هناك اعتقادًا في معظم البلدان الأفريقية- بأن مثل هذا التحقيق سيضر بالأمن القومي. على سبيل المثال، في حين احتلت كينيا المرتبة السابعة بين البلدان الأفريقية من حيث نفقات ميزانية الدفاع⁴⁰ في عام 2012 فقط سنت قانونًا يلزم الجيش بتقديم تقاريره المالية إلى البرلمان والرئيس وإخضاع حساباته للتدقيق.

هناك بلدان أفريقية أخرى تتمتع بمستويات مرتفعة نسبيًا من الإنفاق العسكري، مثل أنجولا والجزائر، ولديها قوانين سارية تتطلب الإشراف البرلماني. لكن يبدو أنها لا تطبقها بشكل كامل. في غانا، هناك ثلاث لجان مختارة من برلمانها تتعامل مع القضايا الأمنية والقضايا العسكرية ويرأس لجنة الدفاع والداخلية زعيم أكبر حزب معارض. ومن شأن ذلك أن يوفر مراجعة لعملية وضع ميزانية الأمن. ومع ذلك، على ما يبدو عندما تثار مسألة الميزانية، عادة ما يتم الاعتراض على مناقشتها لأسباب تتعلق بـ «الأمن القومي» ولا يتم الطعن بها.⁴¹ في توغو، تم تخصيص 25 في المئة من الميزانية عادة للجيش، ما يجعلها أكبر بند مصاريف في البلاد، لكنه أيضًا القطاع الأقل رقابة خارجيًا.⁴² في بلدان أخرى، مثل نيجيريا، تكون الميزانية التشغيلية لامركزية، حيث يكون للجيش والبحرية والقوات الجوية سلطة التعامل مع عقود المشتريات الخاصة للنفقات المتكررة.⁴³ وهذا يجعل الرقابة أكثر صعوبة ويخلق المزيد من الفرص لاختلاس الأموال.

في المقابل، تتمتع بلدان مثل السنغال وجنوب أفريقيا بهيكل إداري مدني قوي داخل وزارتي الدفاع يسهم في الحصول على درجة عالية نسبيًا من المساءلة عن استخدام الأموال.⁴⁴ أما في بوركينافاسو وجنوب أفريقيا وأوغندا، فتوجد رقابة تشريعية نشطة في صياغة ميزانيات وزارات الدفاع لاعتمادها. وفي دول مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وأوغندا، عندما يؤثر التدخل السياسي على الوزارة أو الهيئة التشريعية، هناك مجتمع مدني فاعل يدعو الحكومة إلى القيام بمهامها. في عام 2012، على سبيل المثال، تم فصل وزيرة الدفاع والمحاربين القدامى بجنوب أفريقيا لينديوي سيسولو بعد أن أصبح الجمهور على علم بتفاوضها سرًا على صفقة بقيمة 2 مليار راند (حوالي 200 مليون دولار) لشراء طائرات تجارية للرئيس زوما ونائب الرئيس موتلانثي.

ضعف إدارة الموارد يقلل من القدرة التشغيلية: إن الإدارة الفعالة لا غنى عنها لنجاح العمليات العسكرية. يمكن لجهاز سليم فقط أن يسخر الموارد الضئيلة للجيش الأفريقية ويطبقها بأقصى

قدر من التأثير. إن نقص هذه القدرة واضح على جميع المستويات في إدارة الجيوش الأفريقية للموارد البشرية والمعدات واللوجستيات.

أدت الترقيات القائمة على أسس سياسية وعرقية إلى قلب هرم المسؤولية في بعض البلدان. قبل الأزمة، كان للجيش المالي أكثر من 50 جنرالاً لحوالي 20.000 جندي: جنرال لكل 400 رجل.⁴⁵ وكان للنيجر المجاور جنرال واحد لكل 600 رجل. على نقيض ذلك، يتكون لواء المشاة النموذجي لحلف الناتو من حوالي 3200 إلى 5500 جندي ويديره عادة قائد عميد (بريغادير) واحد أو ضابط أرفع. عدم التناسب هذا بين كبار الضباط وضباط الصف مشكلة شائعة لدى الجيوش الأفريقية. فعادة، كلما زادت نسبة الضباط إلى الجنود المحندين يصبح الجيش أقل فاعلية. وتضخم عدد الضباط هو مصدر عدم الكفاءة في القيادة ويشكل عبئاً إضافياً على ميزانية الدفاع. كما أنه مصدر عدم انضباط في قمة التسلسل الهرمي لأنه يولد الإحباط بين كبار القادة الذين يرون الترقيات من نصيب ضباط آخرين لأسباب سياسية وليست مهنية، وأحياناً يعصون أو يرفضون تلقي أوامر من جنرالات جدد، ما يزرع بذور العصيان والانضباط بين القوات. وهذا يؤدي إلى تعطيل سلسلة القيادة. على سبيل المثال، أثار الارتفاع السريع في صفوف نجل الرئيس موسيفيني العميد موهوزي كاينيروغابا (الذي أصبح قائداً لقيادة النخبة الخاصة في أوغندا بعد 15 عاماً فقط في الخدمة) شبح المحسوبية والألاعيب السياسية.⁴⁶

كما ساهم سوء حالة المعدات المتجددة وقلّة الصيانة في الشلل المتزايد للقوات المسلحة في أفريقيا. فالقوات الجوية الأفريقية بدأت تختفي وقد أدى قطع الروابط بين الشركاء الدوليين والصيانة الفنية المكلفة إلى جانب الانخفاض الحاد في مخصصات ميزانية الدفاع إلى توقف عمل معظم الطائرات. كما أن الأغلبية العظمى من الطيارين المقاتلين تركت الجيش. وأصبح المحظوظون طيارين تجاريين لرحلات كبار الشخصيات التي أصبحت المهمة الرئيسية للقوات الجوية جنوب الصحراء الكبرى. وبالمثل، فإن جنوب أفريقيا وحدها لا تزال لديها قدرات بحرية تشغيلية «للمياه الزرقاء». هذا ليس بالضرورة تطوراً سلبياً لأن التهديد البحري الرئيسي الذي يواجهه في كل حالة تقريباً هو في المياه الساحلية والمناطق الاقتصادية الخالصة (المياه على بعد 200 ميل بحري من الساحل).⁴⁷ الغابون، وكينيا، والسنغال وتنزانيا تعاني من مشاكل التقادم والصيانة.⁴⁸

وقد حدث انخفاض كبير في القدرة التشغيلية للعديد من جيوش بلدان جنوب الصحراء الكبرى في التسعينيات بعد نهاية الحرب الباردة. والأمر لا يدور حول أن جيوش ما قبل الحرب الباردة كانت أكثر مهنية، بل كان لديها على الأقل الحد الأدنى من المعدات القابلة للخدمة. تم التبرع بهذه المعدات وصيانتها من خلال اتفاقيات تعاون سخية هدفت إلى دعم التنافس المستمر بين القوى العظمى. وبدا أن النهاية المفاجئة للحرب الباردة كانت بمثابة ناقوس الموت لهذه النفقات.

وبسبب حرمانها من التكتلات الغربية والشرقية على حد سواء، لم تستطع جيوش بلدان جنوب الصحراء الحفاظ على وهم التماسك والقدرة التشغيلية. في بوركينا فاسو، على سبيل المثال، أشار عام 1999 إلى نهاية برامج التعاون الألمانية التي عززت فيلق المهندسين. كما أدى سحب التمويل إلى تقييد أنشطة هذه الوحدة بشكل كبير، ما ساهم بشكل كبير في فتح المناطق الريفية في بوركينا فاسو من خلال بناء الطرق وإعادة تأهيلها.

كما كشف الصراع في مالي في الفترة 2012-2013 عن التحديات الإدارية داخل جيوش الدول المجاورة. وعلى الرغم من تجربتها السابقة في مجال حفظ السلام في المنطقة، لم تتمكن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من إنشاء ونشر قوة يعتمد عليها لوقف التقدم السريع للقوات الجهادية. وبعد التحقق من تردد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نشر قواتها الاحتياطية، تدخلت فرنسا، مدعومة بقرار مجلس الأمن الدولي 2085، لاستعادة السلامة الإقليمية لمالي ومنع الجماعات المسلحة من تعزيز مواقعها في المنطقة. والحقيقة هي أن قلة من دول غرب أفريقيا لديها القدرة اللوجستية على نشر كتيبة من تلقاء نفسها دون دعم خارجي.

ليست كل الجيوش الأفريقية في مثل هذه الحالة من التقادم. مثلاً تمتلك القوات المسلحة في الجزائر والمغرب وجنوب أفريقيا عمومًا جيوشًا فعالة ومدربة جيدًا وقادرة على القيام بعمليات مشتركة (عابرة للجيوش) وتقديم الدعم اللوجستي للنزاع. ويتعين أن يعود الفضل أيضًا إلى القوات المسلحة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) التي تتألف من وحدات من أوغندا وبوروندي وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا وسيراليون. واستعادت بعثة الاتحاد الأفريقي النظام وأشاعت الاستقرار في المدن الرئيسية في الصومال.⁴⁹ وبالمثل، تمكنت القوات المسلحة التشادية في غضون مهلة قصيرة من نشر 2000 جندي تم تدريبهم على قتال الصحراء لمنازلة قوات إسلامية متشددة في منطقة أدرار دي إيفوغاس في شمال مالي خلال التدخل المتعدد الجنسيات لعام 2012. وبالمثل، لعبت القوات النيجيرية دورًا حاسمًا في جهود تحقيق الاستقرار في شمال مالي. وكان لواء تدخل قوة الأمم المتحدة وقوامه 3000 جندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية -المؤلف من قوات من جنوب أفريقيا وتنزانيا وملاوي- عاملاً حاسمًا في هزيمة متمردي حركة 23 آذار/ مارس عام 2013 الذين شكلوا قوة كبيرة لزعزعة الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ضعف الروح المعنوية: تنتج الجيوش الأفريقية ضباطًا ذوي كفاءة عالية ومهنيين مدربين في أفضل المدارس العسكرية في العالم. لسوء الحظ، هؤلاء الضباط غير قادرين على النجاح في بيئة لا تكافأ فيها الكفاءة والمهنية بالترقيات أو رفع الرتب. إن التباطؤ الناتج والركود المهني ينالان من حوافز الضباط المدربين تدريبًا جيدًا والأكفاء. وهذا يرسى الأساس لتكرار التمرد بين القوات التي تشعر بعدم وجود توجيه والتخلي عنها من قبل قادتهم العسكريين والمدنيين.

كما أن الروح المعنوية أمر حيوي في ساحة المعركة. ومن دونها، تصبح الهزيمة أمراً لا مفر منه. كان عدم وجود دافع للقوات المالية للقتال ضد الإسلاميين المتشددين والانفصاليين الطوارق في 2012-2013 يعود إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الانقلاب العسكري ومزاعم الفساد على المستويات العليا في سلسلة القيادة والحد الأدنى للدعم والمعدات للقوات على الخطوط الأمامية المكلفة بمكافحة المتشددين.

كما يقوض الفساد في أعلى سلسلة القيادة الروح المعنوية للقوات، ما يجعلهم عرضة بشكل متزايد للمشاركة في الممارسات الفاسدة أو التغاضي عنها. في البلدان التي تكون فيها الأجور تافهة وغير منتظمة، يتم إغراء الجنود بابتزاز الأموال أو المدفوعات العينية من السكان المحليين أو اللجوء إلى الأنشطة الرامية إلى الربح للبقاء على قيد الحياة. وكما هو الحال في الجيوش الأفريقية الأخرى، يُزعم أن ضباط الجيش المالي «جندوا» عدداً أكبر من القوات مما كان موجوداً بالفعل في الوقت الذي كانوا يبيعون فيه المعدات ويحصلون على الراتب المدفوع لمثل قوات «الأشباح» تلك،⁵¹ في بعض الأحيان وبكل بساطة يقوم الجنود بالإضراب. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، ربطت التقارير الإعلامية عدم دفع القوات المنتشرة في المنطقة الشرقية بالفساد على المستويات العليا. هذه القوات، بدورها، فشلت في حماية القرى من توغل جيش الرب للمقاومة في أوغندا.⁵²

ويكون معظم الجنود المتهمين مستعدين للغاية للجوء إلى الجريمة المنظمة. ففي أعقاب عدم دفع الرواتب في التسعينيات، بدأ كبار ضباط جيش غينيا-بيساو في بيع الأسلحة والألغام الأرضية إلى متمردي كازامانس قبل اللجوء إلى تهريب المخدرات. وترتبط الاضطرابات السياسية والعسكرية وعمليات الثأر الدموية التي أدت إلى زعزعة الاستقرار في غينيا-بيساو منذ ذلك الحين ارتباطاً وثيقاً بالاتجار بالمخدرات الذي أفسد الحكومة والقيادة العسكرية.⁵³

وقد تسللت عصابات الاتجار بالمخدرات نفسها إلى بلدان غرب أفريقيا الأخرى وأضعفت قيادتها السياسية والعسكرية بطرق أخرى. حاول الزعيم المالي السابق، أمادو توماني توري، استغلال عصابات الجريمة المنظمة كوسيلة لممارسة النفوذ في الشمال.⁵⁴ فعرض على أفراد من جيش مالي تقديم قيادة مؤقتة للجيوش الخاصة للمهربين.⁵⁵ حتى إنها تورطت مباشرة في الاشتباكات بين العصابات الإجرامية.⁵⁶ وعلى الرغم من أن ذلك لا يشكل ذريعة لإسقاط حكومة منتخبة ديمقراطياً، فإن علاقاتها بالجريمة المنظمة أدت إلى فقدان النظام المالي شرعيته وتأكل فاعليته.

مهمة منحرفة أو عفا عليها الزمن: افترض ستانيسلاف أندرييفسكي أن «أي جيش غير منشغل، في غياب أي تهديد خارجي كي يتصدى له، يرجح أكثر أن يتدخل في السياسة الداخلية»⁵⁷ وينطبق ذلك على أفريقيا، حيث تعاني كثير من الجيوش من نقص الرؤية والهدف الواضح. وبهذه الطريقة، يعد

المخزون المتقادم والقوات غير المتحمسة غير الجاهزة مجرد أعراض لتحد أكبر. لا يوجد سوى عدد محدود من البلدان الأفريقية التي لديها استراتيجية محددة للأمن القومي. تعد الاستراتيجية الأمنية ضرورية لمواءمة الموارد مع الأولويات الوطنية المحددة وتنسيق جهود مؤسسات متعددة، وتعزيز فهم مشترك لأدوار جميع فروع الحكومة ومسؤولياتها لصالح الدولة والجيش والمجتمع المدني.

بالنسبة لأغلبية القوات المسلحة الأفريقية، لا تزال العقيدة التوجيهية للجيش قائمة على الدفاع عن الأمة ضد عدو أجنبي. ومع ذلك، كان هناك عدد قليل من النزاعات بين بلدان أفريقيا، لا سيما على مدى العقود القليلة الماضية. علاوة على ذلك، تمكنت الدول الأفريقية من استخدام الآليات الدولية لحل النزاعات الحدودية بشكل سلمي. فتم حل الخلافات الحدودية بين نيجيريا والكاميرون وبوركينا فاسو ومالي وكذلك بنين والنيجر من خلال محكمة العدل الدولية في لاهاي.

وبدلاً من ذلك، فإن تهديدات أفريقيا محلية بالكامل تقريباً في طبيعتها. ظل تنظيم بوكو حرام وحركة تحرير دلتا النيجر يتحdan السلطات النيجيرية منذ عدة سنوات. في حين تكافح حكومتا أنغولا والسنغال منذ عقود من الزمن لهزيمة القوى الانفصالية الشديدة البأس في مقاطعتي كابيندا وكازامانس، على التوالي. وقد استغل الانفصاليون الطوارق، بمساعدة مجموعة من الجماعات الإسلامية المتشددة، حالة عدم اليقين السياسي في باماكو لتحقيق مكاسب في قتالهم من أجل السيطرة على شمال البلاد. وارتكب أمير الحرب الأوغندي جوزيف كوني وقواته غير النظامية جرائم بشعة ضد السكان الأوغنديين والكونغوليين وفي وسط أفريقيا لعدة عقود على الرغم من الجهود التي بذلتها جيوشها الوطنية. كما زالت جماعة الشباب المتطرفة العنيفة تشكل خطراً على الاستقرار في الصومال.

وتؤكد عمليات التمرد المحلية هذه على الفصل بين التفويض العسكري والتهديد الأمني الفعلي. في بعض البلدان، تكون القوات غير النظامية التي تواجه القوات الحكومية مجهزة بشكل أفضل وأكثر قدرة على الحركة ولديها معرفة أفضل بالتضاريس.⁵⁸ وبالتالي، يجب على قوات الأمن الأفريقية أن تصبح أكثر كفاءة ومهنية كي تسود. وإلى أن يحدد القادة الأفارقة مهمة واضحة لمؤسساتهم الأمنية ويدمجوها في عمليات التخطيط الاستراتيجي الخاصة بهم، فإنهم لن يتمكنوا من توفير الموارد وتدريب قواتهم لمواجهة التحديات الأمنية الحقيقية التي يواجهونها.

أولويات بناء الاحتراف العسكري الأفريقي

في ضوء التحديات العديدة التي لا يمكن التغلب عليها، فإن احتراف الجيوش الأفريقية قد يبدو وكأنه حلم صعب المنال. ولكن هناك بوادر أمل. إذ يتطلب تحقيق التقدم إصلاحات متقدمة في ثلاثة مجالات رئيسية: إعادة تحديد ولاية الجيش ودوره في قطاع الأمن؛ عدم تسييس البيئة التي يعمل فيها الجيش؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على الأخلاق والمساءلة في الثقافة العسكرية.

إعادة توظيف الوصاية العسكرية

الجيوش غالية التكاليف، إذ يحتاج الجيش المحترف إلى التعليم والتدريب والتجهيز والصيانة. من الأفضل أن نعرف، إذًا، ما هو متوقع من الجيش حتى لا تهدر الموارد. وقد تم تصميم أغلب الجيوش الأفريقية وتنظيمها بشكل أساسي لمواجهة العدوان الأجنبي، ولا يمكنها الاستجابة بشكل مناسب للتهديدات الأمنية غير التقليدية مثل النزاعات الداخلية، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة البحرية، والإرهاب، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. هذا التطابق هو عامل رئيسي في عدم فاعلية الجيوش الأفريقية. وعلى نحو متزايد، يتم نشر الجيوش للقيام بأعمال الشرطة، وهي وظيفة مختلفة كثيرًا عن القتال العسكري. وهذا بدوره يسهم في سجلات حقوق إنسان ضعيفة ونقص الكفاءة المهنية. وللإجابة بشكل أفضل للتهديدات الفعلية للبلدان وكذلك لتعزيز الكفاءة المهنية لجيوشها، يجب على الحكومات الأفريقية أن تبذل نظرًا إلى قطاع الأمن. إن إعادة تنظيم هيكل وبنيات قوات الأمن لتناسب بشكل أفضل مع التهديد الذي تم تحديده وإدماج تلك المهام في سياسة دفاعية شاملة ومتسقة، من شأنها أن تعزز أهمية الجيوش الأفريقية وقدرتها على العمل وهيبتها.

إعادة تعريف المهمة: ينبغي أن يشمل هدف سياسة الدفاع في أي بلد جيشًا غير سياسي وخاضعًا للمساءلة وقادرًا وبأمان معقولة.⁵⁹ وينبغي أن يكون الجيش، بدوره، قادرًا على الوفاء بمهمته. إذا لم تكن هناك حاجة واضحة لجيش كبير يواجه من الخارج، ينبغي على الحكومة أن تسيطر قواتها المسلحة لجعلها أكثر كفاءة واستجابة للاحتياجات الأمنية الفعلية للبلد.⁶⁰ ومن العناصر الرئيسية لهذه العملية تطوير استراتيجيات أمن قومي تجسر الفجوة بين التهديدات الخارجية والمحلية.

إحدى المشكلات التي تواجهها العديد من الحكومات الأفريقية هي ما يجب فعله بجيوشها عندما لا تشارك في القتال. لم تكن قوات غانا المسلحة، مثل معظم الجيوش الأفريقية، مضطرة للدفاع عن بلادها ضد معتدٍ خارجي لفترة طويلة. وللاستفادة من مهاراتها والمحافظة عليها، دعمت قوات غانا المسلحة وكالات الأمن المحلية عند الحاجة وكذلك شاركت في مختلف عمليات حفظ السلام

الدولية. إن ذلك الجيش منظم ومجهز جيداً لتقديم المساعدة -من النقل والاتصالات إلى صيانة القانون والنظام- في أثناء أنواع معينة من الكوارث الوطنية. يقدم العاملون الطبيون والمستشفيات العسكرية الرعاية للغائبين المحتاجين ويساعدون الحكومة في برامج القضاء على الأمراض والتتقيف الصحي. كما يساعد الجيش الشرطة على استعادة القانون والنظام في حالات العنف الطائفي التي تهدد الاستقرار، ويساهم في دوريات مشتركة بين الشرطة العسكرية في المناطق الحضرية للرد على السطو المسلح وجرائم العنف الأخرى.⁶¹ كما يحافظ على الموارد الطبيعية لحماية محميات الغابات والحدايق العامة من الصيد غير المشروع والاستغلال غير القانوني للغابات.⁶²

شارك جيش السنغال أيضاً في بعض مشاريع الأشغال العامة من خلال تعاون مدني-عسكري شعبي يعرف باسم جيش الأمة. من خلال جيش الأمة، تدعم القوات المسلحة السنغالية تطوير البنى التحتية والخدمة الوطنية وحماية البيئة. إن العمل مع المدنيين من أجل تحسين حياتهم في ظل حضور غير سياسي ومهني قد أوجد دورة لتقوية الذات من النوايا الحسنة والاحترام والثقة والفخر بين الشعب السنغالي والجيش.⁶³

وفي حين أن هدف بناء العلاقات مع المجتمعات المحلية أمر مرغوب فيه، يجب على الجيش التركيز على مجالات خبرته المقارنة. فمشاريع التنمية التي ينفذها الجيش، على سبيل المثال، غالباً ما تكون أكثر تكلفة، كما أنها تمنع التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص. والأهم من ذلك، أن معظم البلدان الأفريقية تواجه تهديدات أمنية خطيرة، بما في ذلك تلك ذات الطبيعة العابرة للحدود الوطنية. وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة، ينبغي أن ينصب تركيز قطاع الأمن على معالجة هذه التهديدات.

وإدراكاً للعديد من الأولويات المتنافسة، تعد الدقة في رسم السياسة مهمة. وتعد عمليات البحث والإنقاذ والانتشال، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والقرصنة البحرية من المجالات التي يمكن للجيش تطبيق خبرته فيها. ومع ذلك، ينبغي تنسيق هذه التهديدات بعناية وتنسيقها مع الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الأمني والوكالات الحكومية.⁶⁴ وبالمثل، ينبغي على القادة العسكريين الامتناع عن ممارسة أكثر من مجرد دور داعم في مكافحة الإرهاب المحلي. ويتم تدريب الشرطة والاستخبارات والمنظمات شبه العسكرية بشكل أفضل على الاستجابات المركزة التي تتطلبها هذه التهديدات.⁶⁵

وفي الوقت نفسه، شهدت أغلب الجيوش الأفريقية فوائد المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية. حيث تستجيب هذه العمليات للتحديات الأمنية العامة في القارة وبالتالي تمنح الانتشار غير المباشر عبر الحدود والتهديدات الأمنية الوطنية الناتجة عن ذلك. كما أنها تنمي الخبرة والهدف والفخر لدى القوات المعنية.

دعم تطوير الجندي: يمكن أن يمثل الخلل الحالي في المخزون المتداول والافتقار إلى المعدات المناسبة وتقلص قدرات القوات الجوية والبحرية فرصة لكثير من الجيوش الأفريقية. الهدف من أي قوة أمنية هو منع التهديدات الأمنية من الظهور على الإطلاق، ثم الاستجابة بفاعلية للتهديدات التي تتحقق.⁶⁶ وتحقيق هذا الهدف لا يتطلب بالضرورة المزيد من الدبابات والطائرات والسفن. ونظرًا لأن معظم العمليات المعاصرة تتطلب في طبيعتها إجراءات تنفذها الشرطة أو مكافحة التمرد، يجب أن تركز مهمة الجيش على الدفاع عن المواطنين وحمايتهم. وللقيام بذلك، يجب إعطاء الأولوية لتعزيز القوى البشرية للجيش، كتطوير الأفراد والوحدات المختصة والمتعاطفة والمحترمة. سوف تتطلب عمليات قوات الأمن وجودًا مستمرًا في المجتمعات ومن ثم الحاجة إلى ضم أفراد الجيش الذين يمثلون المجتمعات التي يحمونها.

لا توجد طريقة أفضل لفهم السياق المحلي بشكل كامل وبناء الاحترام والثقة بين الجيش والمجتمع. وفي مواجهة تقلص الميزانيات، سيتعين على عمليات النشر الأمني الحديثة والخفيفة الاعتماد أكثر على استراتيجيات القتال الأكثر ذكاءً- موازنة القدرات مع المعرفة العميقة بالمجتمعات المحلية لاستباق التهديدات الأمنية أو ردعها.

كما يجب أن تركز الجيوش الأفريقية بشكل أكبر على نوعية الجنود التي تريدها أكثر منها على زيادة أعدادها. وهذا يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للجندي. الجيش ليس مهنة عادية بل يتطلب نزاهة كبيرة ومهارة وتفانيًا وولاء وتضحية. جزء من إضفاء الطابع الاحترافي على القوات المسلحة لأفريقيا سيتطلب قوات أصغر لكن أفضل تدريبًا وتجهيزًا. وهذا سوف يساهم في بناء الاعتزاز ومزيد من المهنية، وفي الوقت نفسه رفع مستوى المجندين.

إعادة تشكيل الحرس الرئاسي

تعد حماية كبار المسؤولين والمؤسسات السياسية ضرورة لاستمرارية الدولة وبقائها. ومع ذلك، فإن معظم أفراد حرس الرئاسة في أفريقيا هم ميلون إلى أن يكونوا وحدات عسكرية كبيرة مع معدات متطورة نسبيًا وقادرة على القيام بعمليات مطولة. يحتاج الرؤساء وغيرهم من كبار المسؤولين إلى قوة أكثر تمهيرًا وقادرة على ردع التهديدات الفورية ودحرها. يجب أن يكون أي تهديد طويل أو دائم من اختصاص الشرطة أو الدرك أو الجيش أو أي جهاز أمني آخر ذي صلة.

يجب أن يحتفظ الحرس الرئاسي بمهمة جماعية وألا يقتصر على وحدة مسلحة متحيزة عرقياً تحمي نظامًا معينًا. بصورة مثالية، ولضمان الولاء الوطني، يجب أن يتألف الحرس الرئاسي من ضباط عسكريين وضباط شرطة ودرك وينبغي أن يمثل جميع السكان ديمغرافيًا. ستحصل هذه الوحدات الصغيرة المتكاملة على تدريب متخصص وبناء قدراتها وفخرها المهني في هذه العملية. وبمجرد تبني هذا النهج، فإنه سيخلق حاجزًا يمنع انتهاكات حراس المشاة. كما أن تخفيض الحرس الرئاسي الذي يتسم بتقاضٍ أجور مرتفعة وبأعداد زائدة سيوفر الموارد عن

طريق إعادة تركيز الموارد الأمنية لبلد ما على الأولويات الأمنية للدولة.

هذا لا يعني أنه لا يوجد دور لقوات الأمن النخبة، وهو الأمر الذي فشلت جنوب أفريقيا في تقديره بالكامل فيما يتعلق بقوات الكوماندوز التابعة لها في فترة ما بعد الفصل العنصري. عند إنشاء هذه القوات المدمجة حديثًا، قامت جنوب أفريقيا بحل نظام الكوماندوز في البلاد. وقد قامت هذه الوحدات شبه العسكرية بحماية المجتمعات الحضرية أو الريفية من التهديدات للمنظمة باستخدام المشاركة المجتمعية. وتم حلها بسبب نشأتها العنصرية. لكن لسوء الحظ، ساهم الفراغ الذي خلفه رحيلها في ارتفاع معدلات الإجرام.⁶⁷

التركيز على التعليم والتدريب: أحد التحديات التي يواجهها العديد من الجيوش الأفريقية هي أن المؤهلات الأكاديمية والتدريب القتالي لم تعتبر ضرورية للتقدم أو الترقية. فهذا يحتاج إلى تغيير، لأن التعليم والتدريب المهني العسكري أمر بالغ الأهمية. وقد قامت مؤسسة جنوب أفريقيا هذه بإضفاء الطابع المؤسسي على برنامج تدريبي أساسي لجميع جنودها ودمج ضباطها في ثلاثة مستويات من التدريب. وشملت تدريب الملائم التنشئة الاجتماعية (لغرس التفكير العسكري) والتدريب القتالي المسلح والتعليم العسكري (فهم دور الجيش المناسب في مجتمع ديمقراطي حديث). وللوصول إلى مستوى العقيد، كان على الضباط بعد ذلك معالجة مناهج الإدارة العسكرية. وأخيرًا وللوصول إلى مستوى الجنرال، ركزت مناهج الضباط على البيئة السياسية-العسكرية التي يجد الجنرالات أنفسهم فيها.⁶⁸

يلعب التعليم والتدريب أيضًا دورًا مهمًا في جمع القوى المتحاربة في السياقات التي تخضع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أظهرت التجربة في بوروندي بعد انتهاء الصراع أن دمج القوات وتعريضها لأماكن التدريب والمعيشة نفسها أديا إلى تبادل الخبرات وتعزيز الوحدة.⁶⁹

يمكن أن يؤدي دور الجيش كمعلم إلى تحسين سمعة الجيش لدى عامة السكان. فمن خلال توفير الوصول المتكافئ إلى التعليم لأعضائه، يمكن للجيش أن يكون نموذجًا للمساواة في تخصيص الموارد العامة مع بناء إحساس بالملكية لدى المجتمعات. من المحتمل أن يكون قطاع الأمن الأكثر ثقافة بدوره أكثر قدرة على إظهار ضبط النفس والحكم والقدرة على التكيف، وهو أمر بالغ الأهمية في مواجهة التهديدات المجتمعية التي تمثل العديد من التحديات الأمنية الأفريقية.

في عام 2010، أُجري مسح في ليبيريا لقياس مدى إدراك المواطنين، داخل وخارج القوات المسلحة الليبيرية، لمهنية الجيش لمدة 6 سنوات في برنامج شامل لإصلاح قطاع الأمن.⁷⁰ وبوجه عام، كانت النتائج حول روح الجنود والاحترام الذي تلقوه إيجابية جدًا من السكان المدنيين. اعتبر كل من الجنود والمدنيين على حد سواء دور الجندي كحامٍ للناس مسلحًا بواجب احترام سيادة القانون.

وكان هناك موضوع مشترك يتمثل في أن التعليم المقدم للقوات وخاصة فيما يتعلق بمسائل سيادة القانون وحقوق الإنسان، قد ساهم في بروز جنود يتمتعون بقدر أكبر من الاحترام والكرامة.

عدم تسييس البيئة التي تعمل فيها الجيوش e

هناك بند في جميع الدساتير الأفريقية تقريبًا ينص على أن الرئيس المدني المنتخب هو أيضًا القائد الأعلى للقوات المسلحة. ولغرس فكرة السيطرة المدنية في الجيش، يجب أن يكون السياسيون أكثر شفافية وأن يشاركوا في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على الإطار الذي يعمل فيه الجيش بحيث يمكن للمجتمع المدني أن يتعلم المساهمة والتعاون أيضًا.

ويعد ما يعرف بـ«الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم» نقطة مرجعية صالحة. فهو يوفر مبادئ التطور الديمقراطي واحترام المشاركة الشعبية وكذلك حظر التغييرات غير الدستورية للأنظمة. ولتحقيق هذه الغاية، في الوقت الذي لم تطبق فيه المساعدة في إصلاح قطاع الأمن عمومًا إلا على المؤسسة الأمنية، يجب أيضًا لفت الانتباه إلى الجهات الفاعلة السياسية التي يمكنها أيضًا أن تقوض الاحتراف العسكري.

تحديد أدوار الجهات الفاعلة العسكرية والسياسية: تشير ديناميكية السياسيين الساعين للحصول على الدعم العسكري إلى أن المؤسسات الديمقراطية الضعيفة توفر فرصة للسياسيين الانتهازين للمشاركة في التلاعب بالجيش. يمكن للضوابط المتشددة والأقوى على السلوك السياسي أن تخفف من أثر هذا العامل السلبي على الاحتراف العسكري.

كبدائية، ينبغي أن يشمل التدريب الذي يتلقاه المشرعون سياسة الدفاع والإنفاق العسكري المشاركة في دورات الأخلاقيات وإيجاد فهم مشترك للفساد، بحيث يمكن مناقشة عواقب الانتهاكات بشكل علني.⁷¹ وسيعمل التركيز على المحاسبة على تعزيز النزاهة وتمكين الرصد الأفضل للسلوك السياسي في جميع قطاعات الحكومة.

إن إرث تداخل القوات المسلحة والسياسة في أفريقيا يؤكد الحاجة إلى اعتماد إطار واضح يمكن للجيوش الأفريقية العمل فيه. ويجب أن يحدد الدستور وقوانين الدفاع الوطني بوضوح سلسلة القيادة في الحرب والسلام والطوارئ الوطنية. ولا ينبغي أن يكون هناك أي غموض فيما يتعلق بدور العسكريين في صنع القرار، من مستوى المشاركة السياسية المقبولة من قبل القيادات العليا العسكرية إلى الطريقة التي قد تتم فيها إدارة العلاقات المدنية العسكرية. ويجب أن يشمل هذا الإطار أيضًا على مراجعة وتنقيح تشريعات قطاع الأمن الوطني من أجل تحديد وتوضيح

أدوار وتفويض مختلف المؤسسات المعنية بالأمن. ويجب أن يشمل ذلك آلية وساطة محددة للخلافات بين المؤسسات بالإضافة إلى عقوبات محددة خاصة بالسياسيين الذين يحاولون تقويض هذه السلطات.

في عملية مساعدة الحكومة ما بعد الفترة الانتقالية في تونس على تحديد الأولويات لقطاعها الأمني، عدّد مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة بإيجاز فوائد إطار قطاع أمن فعال وكفء وخاضع للمحاسبة، ومن بينها أن ذلك الإطار:

- ◆ يحدد دور كل منظمة أمنية ومهمتها.
- ◆ يحدد الصلاحيات ويحد من سلطة كل مؤسسة أمنية وأعضائها.
- ◆ يحدد دور وسلطات المؤسسات التي تتحكم في المنظمات الأمنية وتشرف عليها.
- ◆ يوفر أساسًا للمساءلة، لأنه يرسم خطأً واضحًا بين السلوك القانوني والسلوك غير القانوني.
- ◆ يعزز ثقة الجمهور وشرعية الحكومة وقواتها الأمنية.⁷²

التعاون المدني والعسكري: متى تم وضع الإطار، يحتاج الجيش إلى بيئة سياسية شفافة وتعاونية لمتابعة تفويضه بفاعلية. على سبيل المثال، يجب أن يكون القادة المدنيون قادرين على أن يشرحوا للقادة العسكريين المبررات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لميزانية الدفاع. وعلى المنوال نفسه، يجب على القادة السياسيين البحث عن خبرات ومشورة القادة العسكريين في تحديد وترتيب أولويات الجوانب المختلفة للاستراتيجية الأمنية. وتعد المشاركة التشريعية القوية في قضايا الدفاع مؤشراً قيماً على العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية.⁷³ كما يمكن للنهج التدريجي المبني على التوافق والحوار المنتظم أن يعزز احتمالات توطيد الديمقراطية بنجاح والسيطرة المدنية على الجيش.

تقدم ليسوتو وجنوب أفريقيا أمثلة على كيفية وضع إطار عمل لمؤسسة أمنية فعالة، وبالتالي، لعلاقات عسكرية-مدنية ديمقراطية. وينص قانون قوة الدفاع الصادر عن برلمان ليسوتو في عام 1996 على بنية القوات المسلحة وتنظيمها وإدارتها، وكذلك انضباط قواتها والمسائل المتعلقة بها. وقد أدى إنشاء وزارة الدفاع في عام 1995 إلى مأسسة السيطرة المدنية على القوات من قبل سلطة مدنية منتخبة، وكذلك تعزيز مساءلة القوات في السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما أن إبعاد القوات المسلحة عن السياسة الحزبية جعل الجيش أكثر احترافاً في تنفيذ الواجبات الوطنية. ومثل هذا الفصل جعل الحكومة أكثر ديمقراطية كذلك.⁷⁴

وقد شجع دستور جنوب أفريقيا على إجراء حوار بين الأجهزة المسلحة والسلطة القضائية والسلطة التشريعية من خلال تكليف أجهزة الأمن بتلقيين أعضائها التصرف وفقاً لقوانين الأمة والدستور، وكذلك مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، طُلب من قوات دفاع جنوب أفريقيا الوطنية تصميم وتنفيذ برنامج تثقيفي مدني حول «الدفاع في نظام ديمقراطي» للجيش وأعضاء وزارة الدفاع.⁷⁵ وقد شجع هذا القيادة المدنية والعسكرية على حد سواء على التفكير الجاد في ولاية الجيش ودوره في المجتمع. كما شرعت في عملية مراجعة دفاعية مستقلة التمسّت آراء الجمهور، ما أدى في النهاية إلى سياسة دفاعية جديدة أكثر توافقاً مع أولويات الأمن القومي لجنوب أفريقيا.

الشراكات مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني: بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، تعد المساعدة الدولية في إصلاح قطاع الأمن حاسمة. ومقدور المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الفنية والقانونية والسياسية التي تشتد الحاجة إليها لإزالة الطابع السياسي عن الجيش وبناء حنكته المهنية. إن الإدانة التي لا لبس فيها للانقلابات التي أعقبتها العقوبات التي فرضتها المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع العالمي تعتبر أمراً مهماً لقمع تدخل الجيش في الشؤون السياسية لدولة أفريقية. ومن المهم أيضاً أن تشارك الديمقراطيات الأفريقية بشكل مباشر في دعم توطيد مبادئ محاسبة قطاع الأمن الديمقراطي. وقد ساهمت مساعدات إصلاح قطاع الأمن من شركاء، مثل بوتسوانا والهند وجنوب أفريقيا، على ترسيخ الديمقراطية في ليسوتو والانضباط ضمن قوة الدفاع في ليسوتو.⁷⁶

وبالمثل، يعزز المجتمع المدني النشاط والمطلع ترسيخ القيم الديمقراطية ويثبط المغامرة العسكرية. فمن المحتمل أن تفشل الانقلابات حيث تنشط المجتمعات المدنية وتشارك فيما بعد الانتخابات. وزيادة القدرة المجتمعية، تزيد الدولة من المساءلة والشفافية. كما أن وسائل الإعلام الحرة تعتبر ضرورية لتسهيل حوار عام أوسع حول القضايا الأمنية والشؤون العسكرية. ومثل هذه العملية ترسخ الثقة بين المجتمع والدولة والقوات المسلحة.

في ليبيريا، على سبيل المثال، قطعت حكومة الرئيسة إلين جونسون سيرليف خطوات كبيرة لإعادة بناء المجتمع المدني في بلد مزقه الصراعات. ففي عام 2010، أصدرت جونسون- سيرليف قانون حرية المعلومات لتعزيز الشفافية ومساءلة الحكومة أمام الجمهور.⁷⁷ من خلال وسائل الإعلام، اطلعت عامة السكان على عملية إصلاح قطاع الأمن. وأطلع التثقيف فيما يتعلق بسيادة القانون ودور الجيش كحامٍ للأمة والأمن البشري عامة السكان من خلال برامج إذاعية. وقد ساعد هذا ليس فقط في استقدام مجندين متحمسين ولكن أيضاً في إبلاغ السكان عن كيفية محاسبة الأفراد العسكريين.⁷⁸

وكما أفاد أحد الجنود الليبيريين:

بيننا وقتلا يركسع لجره يفعضخيد لا لماعلا اذه في ناكم دجويد لا
نكاملأ في [كانه نوكد امدنع انذا في ببسلا وه اذه .تينيذما
بيبغ عشي يأتلعظ اذ [جلاص كولسب لمحتذ نأب حصن [ةماعلا
ةطشرا تفتشكا اذوة طشرا لبقنم كيبلع ضبقلا عاقلأ نكميف
رملأ اذه .كتمكاحمو تمكحلا لى لمتلاحي مته فوسف ،بندم كنأ
اذه في فلتخذ روملأ نكلا ،بقباسلا شيجلا في دوجوم يرغ ناك
ديدجلا شيجلا.⁷⁹

ولطالما كانت العديد من البلدان الأفريقية بطيئة في إقرار تشريع حرية المعلومات. علاوة على ذلك، حتى في الأماكن التي تم فيها اعتماد مثل هذه القوانين، تظل المقاومة قوية. فقد أصدرت موريتانيا قانون حرية الصحافة في عام 2011 الذي يلغي عقوبة السجن للصحافيين. ومع ذلك، يمكن تغريم الصحافيين لنشرهم «معلومات خاطئة يمكن أن تنشر الفوضى وتقوض انضباط القوات المسلحة»⁸⁰ وبالمثل وعلى الرغم من صدور قانون حرية المعلومات في عام 2011 بعد عقد من الدراسة واجهت الحكومة النيجيرية انتقادات من الصحافة لعدم امتثالها فعلياً لآلية طلبات بموجب القانون.⁸¹ وفي جنوب أفريقيا، التي لديها الحق في حرية المعلومات كما ينص عليه دستورها، أقر البرلمان مشروع قانون يقيد الإبلاغ عما كان يعتبره «أسرار الحكومة» في عام 2011، على الرغم من أن الرئيس زوما رفض مشروع القانون هذا في 2013.⁸²

في ظل تاريخ العمليات السرية والمبازيات غير المكشوف عنها وصفقات وراء الكواليس، فإن أمام العديد من الجيوش الأفريقية الكثير من العمل لإصلاح العلاقات المتوترة التي تربطها بالمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وبما أن المهام المتغيرة تتطلب من الجيش أن يتفاعل مع المدنيين بشكل أكثر تواتراً، فإن حاجة الجيوش الأفريقية لمعرفة كيفية التواصل مع وسائل الإعلام تزداد أهمية. ومن شأن التدريب الإعلامي الذي يهدف إلى تأسيس علاقات بناءة أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تقليص مستويات عدم الثقة بين الجيوش الأفريقية والجمهور العام.

مأسسة الأخلاق والمساءلة في الثقافة العسكرية

إن الأمن ليس مجرد اختصاص للجيش، إذ يشمل وزارات أخرى والسلطة القضائية والسلطة التشريعية والمجتمع المدني. وعلى هذا النحو، يجب على الجيش المحترف الحفاظ على العلاقات مع جميع الجهات الأمنية الفاعلة الرئيسية من أجل أداء واجباته على نحو فعال. والجيش، بالتالي، ملزم بإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة أخلاقية خاضعة للمساءلة من أجل بناء ثقة واحترام المجتمع.

تعزير الانضباط العسكري والواجب: لم تكن المحاكم العسكرية الأفريقية عمومًا ذات كفاءة وفعالة في محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وإذا ذلك يجب أن تكون أولوية القيادة العسكرية تعزير النظام القضائي العسكري من أجل استعادة الانضباط داخل الثكنات الأفريقية.

كبدائية، يجب على الجيوش الأفريقية إعادة النظر في قوانينها الموحدة للعدالة العسكرية والقوانين الإجرائية والجزائية التي توجه نظام العدالة العسكرية. ويجب على تلك القوانين تقديم إرشادات واضحة بشأن الجرائم التي تتراوح ما بين العصيان البسيط إلى أخطرها، مثل القتل.

في العادة، يتم التعامل مع الأنواع الأخيرة من الجرائم من خلال نظام قضائي مثل المحاكم. وللمحد من تصورات التدخل يجب على القيادة التفكير أيضًا في إجراء بعض أو جميع المحاكمات الجنائية بشكل مستقل عن سلسلة القيادة العسكرية.

كما أن من الضروري التأكد من توافق أنظمة العدالة العسكرية مع معايير حقوق الإنسان. فمعظم القوانين العسكرية الأوروبية تستند إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.⁸³ ويوفر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب مرجعية مماثلة لضمان امتثال نظم العدالة العسكرية الأفريقية للتشريعات المحلية والقوانين الدولية. وإذا كانت الخبرة القانونية غير متوفرة للقيام بذلك داخل الدولة، يجب على الحكومات والجيوش أن تبحث عن شركاء من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وعلى صعيد عالمي.

أما بالنسبة للجرائم الأقل خطورة، فغالبًا ما تقوم مجالس التأديب العسكرية بمهامها بشكل جيد. في ليبيريا، حيث كان غياب نظام العدالة العسكرية وسط عدد كاسح من القضايا، تقرر أن جميع القضايا الجنائية العسكرية يجب أن يُنظر فيها أمام المحاكم المدنية حتى تتم إعادة إنشاء نظام محاكم عسكرية كاملة الوظائف.⁸⁴ وهذا النهج العملي يمكن أن يكون مقيدًا في بلدان أخرى خلال مرحلة ما بعد الصراع، مثل ساحل العاج، حيث قد يتأجل النظر في الجرائم العسكرية العاجلة بسبب الضغوط المتنافسة على العملية القضائية العسكرية التي تخضع للإصلاح.

ويعد انعدام الانضباط والظلم اللذان لوحظا في العديد من الثكنات في دول جنوب الصحراء مؤثرًا على عدم كفاية مجالس تأديبية عسكرية معينة. في كثير من الأحيان، يكون النظام غير متسق ويتعامل بشكل إيجابي إزاء قضايا متصلة بضباط وخاصة الكبار منهم. واستحالة قيام جندي باستئناف الأحكام غير العادلة والمضللة تشوه سمعة المجلس. ويجب إضافة بنود إلى مجموعة القوانين تتعلق بالاستئناف من قبل المجالس التأديبية العسكرية إلى محكمة عسكرية أو إلى وزارة العدل لأغراض المقاضاة.

مكافأة النزاهة وتعزيز المساءلة: إن إقامة ثقافة عسكرية أخلاقية تستلزم تغيير الحوافز داخل القوات المسلحة. كما يجب أن تكون النزاهة معياراً بارزاً في ترقيات الموظفين والتعيينات والمكافآت. ويمكن تعزيز ذلك من خلال تمهين قيم حقوق الإنسان وقواعد السلوك والتدريب والتتقيف.⁸⁵

وبالمثل، يجب تقليص فرص الفساد إلى أدنى حد. فبصرف النظر عن الحجم، تتطلب مكاتب الإمداد العسكري مهنيين أكفاء والالتزام الصارم ببنية إجرائية سليمة. والمشتريات هي مهارة مهنية. وبالتالي، من المهم أن تنشئ الوزارات فريقاً قوياً من متخصصي المشتريات. إن تجربة العديد من البلدان هي أنه من الأفضل أن يكون لديك مكتب شراء مركزي (مكتب للخدمات المسلحة بأكملها) خارج الجيش لأن هذا يضيف طبقة إضافية من المساءلة حول هذا المجال الوظيفي الذي يتم استغلاله بشكل متواتر. ويؤدي الحفاظ على قرارات الشراء وفقاً للنظام الهرمي في الجيش إلى إغراءات قوية أمام كبار الضباط للتأثير على عملية الشراء. ومن شأن إشراك المجتمع المدني (سواء في دور الرائد أو كمشارك في البروتوكول) في المجالات المعرضة للفساد، مثل المشتريات، أن يعزز الشفافية وسلامة العملية.

ويمكن علاج العديد من الاختلالات الداخلية الموجودة في الجيوش الأفريقية إذا تم تعزيز الدور الرقابي لأجهزة التفتيش التابعة للجيش وجعله أكثر استقلالية. فبدلاً من أن يكون مكتباً لرؤساء سابقين لأركان القوات المسلحة أو مجموعة ضباط عسكريين رفيعي المستوى، يجب أن يكون قسم خدمات التفتيش مزوداً بمزيج من كل من مراجعي الحسابات والمدنيين العسكريين والمحامين ومحلي السياسات المكلفين بنشر تقارير عن حالة القوات المسلحة ومختلف تفويضاتها. ستكون هذه التقارير مفيدة لأغراض السياسة والإدارة وكذلك لاعتبارات الترقية والتعيينات والمكافآت بين المسؤولين في الأدوار الإدارية.

كما يجب تعزيز هذه المبادرات من خلال إطار أخلاقي محدد جيداً يعرف قواعد السلوك والقيم والسلوك المتوقع من قبل الأفراد العسكريين. وقد حددت منظمة الشفافية الدولية خمسة عناصر رئيسية لهذا الإطار:

- ◆ مدونة سلوك واحدة يسهل الوصول إليها لجميع الموظفين، على أن تكون راسخة بقوة في الأخلاقيات والقيم، مع نص (غير قانوني) يمكن الوصول إليه.
- ◆ إرشادات واضحة حول المساءلة أو المحاسبة، على أن تشمل هذه المسؤول عن برنامج الأخلاقيات وكيفية الإبلاغ عن الشكوك حول الفساد وأين يمكن العثور على مزيد من النصائح.
- ◆ اللوائح المتعلقة بالرشوة والإكراميات والهدايا والضيافة وتضارب المصالح وأنشطة ما بعد الفصل (من قبل فرد ترك الجيش)، مع دراسات الحالات.

◆ دورات تدريبية منتظمة في مجال الأخلاقيات والتدريب لتجديد اللوائح لوضعها في سياق مواقف الحياة الواقعية.

◆ التحديث الدوري للقانون ووضع برنامج تنفيذه.⁸⁶

يمكن أن يساعد المجتمع الدولي أيضًا في توفير التدريب على إدارة الشؤون العسكرية والإشراف عليها. إذ يمكن للجيش الأفريقي أن تتقاسم بعضها بعضًا الدروس المستفادة، وهو أمر على قدم المساواة مع «الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران»، التي تتقاسم أفضل ممارسات الحكم بين دولها الأعضاء. ولإضفاء الطابع المؤسسي على الدروس والتقنيات والإجراءات المكتسبة من هذا التعاون، يجب على الجيوش الأفريقية أن تنشئ مركزًا للدروس المستفادة من تعلمها في كلياتها العسكرية.

إنشاء أمين مظالم عسكري كآلية رقابة عسكرية مستقلة: غالبًا ما تكون محاولات الإصلاح العسكري عمليات من أعلى إلى أسفل ومدفوعة داخليًا، مخلفة مخاوف العديد من الجنود والمواطنين العاديين خارج المعادلة. وجود آلية رقابة عسكرية متكاملة مثل إدارة خدمات التفتيش يعني أيضًا أن الجيش مسؤول عن إشرافه، ما قد يخلق تضاربًا في المصالح فيعمل على تقويض فائدته سريعًا.

سيكون البديل أو حتى المتمم لخدمات التفتيش هو أمين مظالم ombudsman عسكري مستقل يساعد الجيش على مراعاة مبادئ الحكم الرشيد وممارساته. ومن فوائد ذلك التركيز على القضايا العسكرية على أن يتم تأهيلها بموظفين مدنيين لجعلها مستقلة وزهية. في كندا وألمانيا، ينظر أمناء المظالم العسكريين في الشكاوى المتعلقة بسلوك غير لائق ومسيء في الجيش وكذلك أوجه القصور في الإجراءات العسكرية، ويوصون باتخاذ إجراءات تصحيحية في تقاريرهم، ليس فقط للفت اهتمام الجيش، ولكن أيضًا لمنفعة السلطة التشريعية والجمهور.⁸⁷ وسيكون من أثر ذلك تعزيز كفاءة وفعالية الجيش من خلال جعله خاضعًا للمساءلة والاستجابة لدوائره الانتخابية.

لدى أكثر من نصف دول القارة بالفعل مكتب أمين مظالم، لكنها في الغالب محصورة في الإشراف المدني. ومثل الهيئات التشريعية، يفتقر الكثيرون إلى الخبرة اللازمة للتعامل مع قطاع الدفاع. إن مفتاح عمل مكتب أمين المظالم العسكري هو ضمان استقلاله التشغيلي. إذ يجب أن يكون موقعه الفعلي منفصلاً عن الموظفين العسكريين حتى يتمكن من إجراء تحقيقاته الخاصة ونشر التقارير بشكل مستقل عن الدوائر الحكومية الأخرى. كما يجب أن يتمتع أيضًا بصلاحيات سياسية كبيرة، بدءًا من التفويض القانوني للوصول إلى المعلومات اللازمة لإجراء التحقيقات وحتى مسؤولية إصدار توصيات للقيادة المدنية والعسكرية التي تتطلب ردودًا رسمية وعامة. والأهم من ذلك، يجب على المدنيين الذين لديهم خبرة قانونية وتحقيقية وبحثية متعلقة بقطاع الدفاع بالإضافة إلى تصريح أمني رفيع أن يعملوا في المكتب.

وستساعد النتائج والتوصيات التي ينشرها مكتب أمين المظالم العسكري في تعزيز الرقابة البرلمانية وبناء قدر أكبر من الشفافية والمساءلة للجيش. وبالمثل، يمكن لأمين المظالم العسكري أن يكون وسيلة لتمكين مصالح المواطنين في كل شيء، من الشكاوى المتعلقة بالسلوك إلى تحديد ثغرات معينة في الإجراءات العسكرية.

تعزيز الرقابة البرلمانية وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات المراجعة الخارجية: نظراً لأن الفساد وسوء الإدارة في الجيش آثاراً بعيدة المدى على الأمن القومي والثقة في الحكومة بأكملها، يجب أن تكون عمليات المراجعة الخارجية لإدارة الأموال العامة في القوات المسلحة أولوية وطنية. إن تعزيز الرقابة البرلمانية على الإنفاق الدفاعي يمكن أن يحسن الإدارة الداخلية للجيش وقد يقطع شوطاً طويلاً نحو حل مشكلة المساءلة. وتتمتع معظم الهيئات التشريعية الأفريقية بتفويض دستوري لمراقبة استخدام الموارد وضمان استخدام موارد الدفاع بكفاءة. ففي جنوب أفريقيا، مثلاً يتم تدريب المشرعين في مجال الإنفاق العسكري. بالإضافة إلى ذلك، يتم ضم الخبراء في اللجان البرلمانية للمساعدة في دفع النقاش والتفاوض. تعتمد كل من جنوب أفريقيا وأوغندا على لجان الحسابات العامة للمحاسبة على الوزراء. وهذه السيطرة من قبل الهيئة التشريعية هي خط دفاع مهم ضد الفساد واختلاس الأموال العامة عندما تفشل خدمات التفتيش أو الضوابط الداخلية داخل الجيش ووزارة الدفاع في أداء مهماتها. ولا شك في أن هذا سيستغرق بعض العمل، لا سيما في البلدان ذات التاريخ القصير من المشاركة المدنية النشطة في القضايا العسكرية. لكن بناء رقابة مدنية أقوى هو عنصر أساسي لغرس الاحتراف العسكري.

ويشارك العديد من القادة العسكريين أيضاً في المؤسسات التجارية، التي لا تتعارض مع تفويضاتهم الأمنية فحسب، بل تُحوّل أيضاً الإيرادات غير المعلنة من الجمهور إلى الجيش. ويجب مطالبة كبار القادة العسكريين بالإعلان عن أصولهم سنوياً لضمان أنهم لا يمثلون تضارباً في المصالح، بالإضافة إلى تسهيل المراقبة. كما يمكن أن يكون التحقيق البرلماني أو مهمة تقصي الحقائق أداة أخرى مفيدة في تحديد وتتبع الإيرادات والنفقات العسكرية. وتتميل برامج مكافحة الفساد التي تستهدف نفقات الدفاع إلى تحسين إدارة الإنفاق الحكومي بشكل عام. وتوفر هذه التدابير المنافسة والشفافية والإشراف على المشتريات والجهود المبذولة للحد من المحسوبية.⁸⁸ في الوقت ذاته، لا ينبغي أن يكون الحفاظ على سرية ميزانية الدفاع لمصالح الأمن القومي هو الذريعة المتكررة للتستر على الحكم العسكري السيئ. فالدفاع خدمة عامة، وعليه، يستحق الجمهور معرفة كيف ولماذا ينفق الجيش أمواله.

الخاتمة

إن التحديات المتمثلة في إضفاء الطابع الاحترافي على جيوش أفريقيا لا حصر لها ولكن التغلب عليها ليس محصناً. لقد تم استغلال التحيزات العرقية والقبلية، التي ورثتها بعض الجيوش من الحقبة الاستعمارية، عن قصد من قبل مجموعة (عرقية وسياسية) لكسب السلطة أو التمسك بها على حساب الآخرين. بالنسبة للدول النامية في أفريقيا، من الضروري أن يكون الجيش، كمؤسسة رئيسية مسؤولة عن الدفاع والحماية في أي بلد، منظومة وطنية وجمهورية. لذلك، يجب أن تكون غير سياسية وتكرس نفسها حصرياً لمهمتها. لكن لسوء الحظ، فإن التحديات التي يواجهها النظام الدستوري من قبل الجيش والسلوك الذي يتعارض مع سيادة القانون من قبل القادة العسكريين والسياسيين على حد سواء، هي أمور شائعة في أفريقيا. هذا الموقف يقوض مصداقية الجيش في أعين السكان المفترض الدفاع عنهم. ومن الضروري للغاية عكس هذا الاتجاه، لأنه يمثل عائقاً كبيراً أمام السعي إلى إضفاء الطابع المهني على الجيوش وتعزيز الديمقراطية في أفريقيا.

في الميدان، تفتقر الجيوش الأفريقية بشدة إلى القدرة التشغيلية على تنفيذ مهمتها بفاعلية. ويعزى بعض ذلك إلى محدودية الموارد، لكن هياكل ومهمات القوات العسكرية التي لا تستقيم مع التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الأفريقية، لا سيما الأهمية المتزايدة للتهديدات العابرة للحدود المحلية أو غير الحكومية، تُسهم بشكل أكبر في ضعف الأداء والمعنويات. لذلك يجب إعادة تنظيم القوات المسلحة لأفريقيا لتحسين التوفيق بين القدرة التشغيلية مع هذه التهديدات كجزء من الموقف الأمني الاستراتيجي.

لكن الاحتراف العسكري هو أكثر بكثير من مجرد مفهوم إداري. إذ يعتمد استقرار المجتمع وحيويته على سلوك الجيوش بطريقة منضبطة ومشرفة. وسيبدأ السعي وراء الاحتراف في الجيوش الأفريقية بغرس القيم الأساسية للأخلاقيات. إن الحد الأدنى للقيم والخصائص التي يجب على جميع الأفراد العسكريين في أفريقيا إظهارها هو الولاء لبلد الفرد ودستوره والانصياع للسلطة المدنية الديمقراطية والشعور بالواجب واحترام سيادة القانون. فإذا تم الالتزام بهذه المبادئ الأساسية، لن تتسم الجيوش الأفريقية بالاحتراف بشكل متزايد فحسب، بل ستسهم بشكل ملموس في تحسين الأمن والحكم الديمقراطي في القارة مع اكتساب احترام جديد من قبل المواطنين.

ملاحظات

- 1 سامويل إ. فايزر، رجل على ظهور الخيل: دور العسكريين في السياسة (نيو برونزويك، نيو جيرسي: ناشرو المعاملات، 2002).
- 2 زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2012)، 1.
- 3 حبيبة بن بركة ومثولي نكوبي، «الهشاشة السياسية في أفريقيا: هل الانقلابات العسكرية ليست ظاهرة لا تنتهي أبداً». بنك التنمية الأفريقي (سبتمبر 2012)، 3.
- 4 ستيفان ليندمان، «السياسة الإثنية لتجنب الانقلاب: دليل من زامبيا وأوغندا». أفريقيا سيكتروم 46، العدد 2 (2011)، 4. للحصول على معلومات أساسية عن مجموعات البيانات التي يستخدمها Lindemanna والمؤلفون الآخرون لتحديد عدد الانقلابات، انظر جوناثان م. باول وكلايتون ل. ثين، «حالات الانقلابات العالمية من 1950 إلى 2010: مجموعة بيانات جديدة». مجلة أبحاث السلام 48، العدد 2 (2011)، 249-259. يحدد Powell and Thyne التعاريف المختلفة لـ «coup d'état» لشرح الاختلافات في حالات الإبلاغ عن محاولات انقلاب ناجحة.
- 5 باركا ونكوبي، «الهشاشة السياسية في أفريقيا». 4.
- 6 المرجع السابق، 9.
- 7 ماثورين هونجيكو، جيوش أفريقيا: حلقة مفقودة في التحولات الديمقراطية، موجز الأمن.
- 8 صامويل ب. هنتنغتون، النظام السياسي في تغيير المجتمعات (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، 1968).
- 9 رافائيل ماركيز دي موراييس، «الرئاسة الأنغولية: مركز الفساد». أخبار بامبازوكا رقم 493 آب 2010. <http://www.makaangola.org/wp>
- 10 باركا ونكوبي، «الهشاشة السياسية في أفريقيا». 9.
- 11 إيمانويل أوجو، «ترويض الوحش: التجريد من الديمقراطية والديمقراطية في نيجيريا». القوات المسلحة والمجتمع 32، العدد 2 (يناير 2006)، 254-272.
- 12 جمهورية أفلاطون، ترجمة G.M.A. Grube (هاكيت، 1992)، 417ب و434 أ-ب.
- 13 «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر». مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 أغسطس 2012.
- 14 زينب أبو المجد، «الجيش والاقتصاد في مصر». جدلية، 23 ديسمبر/كانون الأول 2011، متاحة على < <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3732/the-armyand-the-economy> -في- مصر.
- 15 ديفيد دي كيركباتريك، «المصريون يقولون إن الجيش يثبط عزيمة الاقتصاد المفتوح». نيويورك تايمز، 17 فبراير 2011.
- 16 يزيد صايغ، «مرسي والعسكري في مصر». المونيتور، January 8, 2013 متاح على < <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/01/morsi-army-egyptrevolution.html> >.
- 17 بموجب دستور عام 2014 الذي تم إنشاؤه بعد الإطاحة العسكرية بمرسي، يضم المجلس الوطني الديمقراطي 14 عضواً منهم 8 عسكريون
- 18 كيركباتريك، «المصريون يقولون إن الجيش يثبط عزيمة الديمقراطية المفتوحة».
- 19 إيرين كنفهام، «السلطات المصرية تحتجز الآلاف وسط حملة قمع» واشنطن بوست، 10 مارس 2014.
- 19 أبيجيل هاوسلر، «الجيش المصري يوسع سيطرته على اقتصاد البلاد» واشنطن بوست، 16 مارس 2014.
- 20 دان هينك، «قوة دفاع بوتسوانا: تطور جيش أفريقي محترف». مجلة أفريكان سيكوري تي رقم 13، رقم 4 (2004)، 92.
- 21 المرجع السابق، 98.
- 22 بوبكر نداي، «موريتانيا». في إدارة قطاع الأمن في غرب أفريقيا الفرنكوفونية: حقائق وفرص، محرران. آلان برايدن وبوبكر نداي (جنيف: مركز جنيف للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، سبتمبر 2011)، 152-153.
- 23 كومي م. تولابور، «توغو». في المرجع نفسه، 232.

- 24 ستيفان ليندمان، «السيطرة المدنية على الجيش في تنزانيا وزامبيا: شرح الاستثناء المستمر». سلسلة أوراق العمل الخاصة بأزمات الدول رقم 2 (لندن: مركز أبحاث دول الأزمات، 2010)، 3.
- 25 باراني، الجندي والدولة المتغيرة، 276.
- 26 المرجع السابق، 288.
- 27 ليندمان، «السيطرة المدنية على الجيش». 12.
- 28 سايروس سامي، «مخاطر أم وعد بالتكامل الإثني؟ أدلة من حالة صعبة في بوروندي»، «مجلة العلوم السياسية الأمريكية» 107، العدد 3 (أغسطس 2013).
- 29 تقرير منتصف المدة الصادر عن فريق الخبراء المعني بساحل العاج، أعد وفقاً للفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 2045 (2012). الأمم المتحدة (766/S/2012)، 15 أكتوبر 2012.
- 30 مكتبة دراسات الكونغرس القطرية، ساحل العاج - الفصل الأول، الإعداد التاريخي- توحيد السلطة في الستينيات والسبعينيات، مكتبة الكونغرس، رقم الدعوة 1990 DT545.22.C66.
- 31 رافائيل واتارا، «ساحل العاج»، في برين وندياي، حوكمة قطاع الأمن في غرب أفريقيا الفرنكوفونية، 74.
- 32 «غينيا: حملة قمع قوات الأمن». تقرير الحالة رقم 3، مكتب الأمم المتحدة لمنسق الشؤون الإنسانية، 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2009، متاح على <<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/>> الموارد/ DT545.22.C66-E13FEB1A6E2B72AEC125765400425D46-Full_Report.pdf.
- 33 آدم نوسيتي، «الأجساد تتدفق بينما تتعقب نيجيريا للإسلاميين». نيويورك تايمز، 7 مايو/أيار 2013. انظر أيضاً، جون كامبل وآش هاروود، «ماذا وراء تصاعد عدد القتلى في نيجيريا؟» ذي أتلانتيك، 21 مايو 2013.
- 34 «تقرير الحرية في العالم، بوركينافاسو». فريدم هاوس، 2013.
- 35 «الثكنات العسكرية في حالة سيئة على الرغم من ميزانية عام 2012 بقيمة 12 مليار نونو». ديلي ترست، 18 مارس 2013، متاح على <<http://allafrica.com/stories/201303181685.html>>
- 36 مؤشر الدفاع الحكومي لمكافحة الفساد 2013 (لندن: برنامج الشفافية والأمن الدولي للدفاع في المملكة المتحدة، 2013).
- 37 الرشوة في المشتريات العامة: الأساليب والجهات الفاعلة والتدابير المضادة (باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007)، 47.
- 38 هيريت م. هاو، وسام غامض: القوات العسكرية في الدول الأفريقية، (بولدر كو: لين رينر، 2005)، 55.
- 39 المرجع السابق، 55.
- 40 روبنغز أوتيني، «كينيا من بين أفضل المنفقين على أفريقيا في الشؤون العسكرية». بيزنس ديلي، 1 نوفمبر 2012، متاح على <<http://www.businessdailyafrica.com/Kenyaamong-Africa-s-top-spenders-on->> p833jtz/-/index.html/-/1609528/military/-/539546.
- 41 كويسبي أنينغ، «غانا» في الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن في غرب أفريقيا، محرران. أديجي إيبو وبوبكر ندياي (جنيف: DCAF، 2008)، 131.
- 42 تولابور، «توغو». 232.
- 43 ووي أوميتوكون وايوي هتشفول، إعداد ميزانية للقطاع العسكري في أفريقيا: عمليات وآليات التحكم، SIPRI (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2006)، 167.
- 44 دانييل و. هينك ومارتن ريفاي روبا، تمويل الدفاع: تحديات شراء القدرة العسكرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (كارلايل: معهد الدراسات الاستراتيجية (SSI)، سبتمبر 2001)، 19.
- 45 لوران توشار، «الخطايا السبع المميتة». جون أفريك رقم 2709 (9-15 ديسمبر 2012)، 30.
- 46 «صعود وصعود ابن موسيفيني - العميد موهوزي كينيروغابا». 29 Wavuti.com، أغسطس 2012، متاح على <<http://wavuti.weebly.com/news-blog/the-riseand-rise-of-musevenis-son>> عميد-موهوزي-
- 47 أغسطس فوجل، القوات البحرية مقابل خفر السواحل: تحديد أدوار قوات الأمن البحري الأفريقية، موجز الأمن ACSS رقم 2 (واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، ديسمبر 2009)، 3.

- 48 ليون إنجلريخت، «تراجع القوات البحرية الأفريقية». موقع «20 defenceWeb/ناير/ كانون الثاني 2010، متاح على www.defenceweb.co.za/index.php
- 49 باتريك سميث، «جيوش أفريقيا: مواجهة اضطراب أسفل». تقرير أفريقيا رقم 49 (أبريل 2013)، 25.
- 50 «بناء النزاهة ومكافحة الفساد في الدفاع والأمن: 20 إصلاحًا عمليًا». منظمة الشفافية الدولية (فبراير 2011)، 12.
- 51 آدم نوسيت، «تنامي صراع الصراع في مالي». نيويورك تايمز، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2012.
- 52 جيفري جيتلمان، «أسوأ حرب في العالم». نيويورك تايمز، 25 ديسمبر/ كانون الأول 2012.
- 53 دافين أوريجان وبيتر تومسون، النهوض بالاستقرار والمصالحة في غينيا بيساو: دروس مستفادة من أول دولة مخدرات في أفريقيا، تقرير ACSS الخاص رقم 2 (واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، يونيو 2013).
- 54 ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارنيجي (واشنطن العاصمة: مركز كارنيغي للسلام الدولي، سبتمبر 2012).
- 55 المرجع السابق.
- 56 أندرو ليوفيتش، «رحلة مالي السيئة: الكوكابين الجوي، القاعدة وتجارة المخدرات في غرب أفريقيا». السياسة الخارجية، 15 مارس/ آذار 2013.
- 57 أندرو كوتي، تيموثي إدموندز وأنتوني فورستر، «الجيل الثاني إشكالي: إعادة النظر في الديمقراطية والعلاقات المدنية العسكرية». القوات المسلحة والمجتمع 29، العدد 1 (سبتمبر 2002)، 34 (نقلا عن ستانيسلاو أندريزييفسكي، 1954).
- 58 هيلمود هيتمان، تنظيم هيكل قوات الأمن في أفريقيا، موجز الأمن ACSS Africa رقم 13 (واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، مايو 2011).
- 59 خابيلي ماتلوسا، «من عامل مزعزع للاستقرار إلى قوة غير سياسية ومهنية: الجيش في ليسوتو». في التطورات والثورات: تاريخ معاصر للجيش في جنوب أفريقيا، أد. مارتن روبيا (بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2005)، 110-85.
- 60 باراني، الجندي والدولة المتغيرة، 356-355.
- 61 العمليات الداخلية للقوات المسلحة في غانا، موقع القوات المسلحة في غانا، متاح على www.gaf.mil.gh/index.php: 546 العمليات الداخلية & الجيش.
- 62 كوامي أساري بادو، «هيئة الغابات تفتتح حراس الغابات المسلحة». ديلي جرافيك، 3 أبريل 2012 متاح على www.modernghana.com
- 63 «التسلح السنغالي: دروس مستفادة من نموذج أصلي لبناء السلام والاستقرار والعلاقات المدنية العسكرية الفعالة في غرب أفريقيا». شركاء من أجل التغيير الديمقراطي متاح على www.partnersglobal.org/where/africa
- 64 ناريسيس سيرا، الانتقال العسكري: الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، مترجم، بقلم بيتر بوش (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2010) 86.
- 65 باراني، الجندي والدولة المتغيرة، 356.
- 66 Heitman، تحسين هيكل قوات الأمن في أفريقيا، 3.
- 67 باراني، الجندي والدولة المتغيرة، 326.
- 68 أبيل استرويس، «التعليم من أجل الاحتراف: جيش جديد لجنوب أفريقيا الجديدة». مجلة جنوب أفريقيا للدراسات العسكرية 34، لا 2 (2006)، 25.
- 69 سامي، «مخاطر أم وعد بالتكامل الإثني؟» 573-558.
- 70 ليزا إ. بريغز، «المنظور المدني والمدرج في القوات المسلحة الليبرية (AFL): تقرير دراسة نوعية البحث». مديرية الاستخبارات وتطوير المعرفة في أفريكوم (أكتوبر 2010).
- 71 «بناء النزاهة ومكافحة الفساد». 24، 2011.

- 72 منديا فاساكادزه، دليل: فهم العدالة العسكرية (جنيف: مركز جنيف للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، DCAF)، (2010)، 9. نموذج تشريع العدالة العسكرية، جمهورية جنوب أفريقيا، قانون تدابير الانضباط العسكري، (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2010).
- 73 باراني، الجندي والدولة المتغيرة، 350.
- 74 ماتلوسا، 2005، 85-110.
- 75 Esterhuysen، «التعليم من أجل الاحتراف»، 25.
- 76 ماتلوسا، 2005، 87.
- 77 «الرئيس يوقع قانون حرية المعلومات»، غرفة تبادل معلومات حرية التعبير الدولية، 6 أكتوبر 2010.
- 78 بريغز، «وجهات نظر مدنية وجندية».
- 79 المرجع السابق، 12.
- 80 محمد يحيى ولد عبد الودود، «موريتانيا تلغي الجرائم الصحفية». مغاربية، 1 يوليو/ تموز 2011، متاح على magharebia.com
- 81 «قانون واقع حرية المعلومات». ديلي ترست، 17 سبتمبر/أيلول 2012. متاح على <http://allafrica.com/storie>
- 82 ريموند لوف، «مشروع قانون حماية معلومات الدولة الذي أقره برلمان جنوب أفريقيا». IPI، 3 مايو 2013، متاح على <http://www.freemedia.at/home/singleview>
- 83 آرني ويلي دال، «الاتجاهات الدولية في العدالة العسكرية». (عرض تقديمي في ندوة الاستئناف العسكرية العالمية في كلية الحقوق بجامعة ييل، نيوهافن، سي تي، 1-2 أبريل/ نيسان 2011)، متاح على www.law.yale.edu
- 84 دانييل سكينز، «نظام العدالة العسكرية للقوات المسلحة الليبيرية يركز على حقوق الإنسان والانضباط». AFRICOM الأمريكية، 16 مايو 2011 متاح على <http://www.africom.mil>
- 85 «بناء النزاهة ومكافحة الفساد». 2011، 22.
- 86 المرجع السابق، 33.
- 87 «أمناء المظالم العسكريون». خلفية: سلسلة حوكمة وإصلاح قطاع الأمن (جنيف: DCAF، مارس 2006).
- 88 بن ماغي، دومينيك سكوت ومارك بيمان، خطر فساد الدفاع في أفريقيا جنوب الصحراء: تحليل للبيانات المتعلقة بالفساد في مؤسسات الدفاع إلى نتائج التنمية (لندن: منظمة الشفافية الدولية، 2009)، 26 (نقلًا عن غوبتا وآخرين، 2000: 15).

المؤلف

إميل وادراوغو عضو في الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو ومشرّع في برلمان دول غرب أفريقيا الاقتصادية في أبوجا، نيجيريا. شغل منصب وزير أمن الدولة في بوركينا فاسو من عام 2008 حتى عام 2011. أحيل وادراوغو على التقاعد كقائد في القوات المسلحة في بوركينا فاسو بعد خدمته في فيلق المشاة، حيث تخصص في الاستخبارات التشغيلية. خلال خدمته، تلقى العديد من الأوسمة، بما في ذلك وسام الشرف العسكري ووسام الشرف للشرطة، وشارك في العديد من الدورات التدريبية في كندا، وغانا، وفرنسا، ومالي، ونيجيريا، وروسيا، والولايات المتحدة. كما خدم كجندي في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أخيراً، حصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية (CEDS) في باريس، فرنسا.

مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية

المدير العام: كيت ماكويست كنوبف،

جامعة الدفاع الوطني

300، فيفث أفنيو، مبنى 20،

فورت ليسلي ج. ماكنير،

واشنطن، العاصمة 5066-20319

هاتف: +1 7300 685 202

الموقع الإلكتروني: www.africacenter.org

أوراق بحث مركز أفريقيا

مدير البحث: د. جوزيف سيغل

هاتف: +1 202 685 6808

البريد الإلكتروني: Sieglej@ndu.edu

